

قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات الاردنية للمدة 1990-2018
**Measuring the impact of foreign direct investment on the development
 Exports of Jordanian for the period 1990-2018**
 2018

م. د. فدوه علي حسين

Fadoh Ali Hussein

Fadwaalabd@gmail.com

المعهد التقني/الموصل

الجامعة التقنية الشمالية

Technical Institute / Mosul
 Northern Technical University

م. د. سعاد عبدالقادر قاسم

Suad Abdel Qader Qasim

Suaad.qasim@uod.ac

كلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

College of Administration
 and Economics. University of

الملخص

يستأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بنصيب وافر من الاهمية ضمن هيكل التمويل الدولي للكثير من بلدان العالم، اذ اصبح ضمن ابرز الاولويات التي تسعى اليها معظم البلدان، تحديدا التي تواجه نقص حاد في المدخرات المحلية وحاجة ضرورية للاستثمار لدعم الاقتصاد وانعاشه. يأتي هذا الاهتمام بعد أن تبين للكثير من البلدان اهمية الاستثمار الاجنبي ودوره الحيوي في تجارب النمو الاقتصادي مما دفع بالكثير من حكومات البلدان ومنها الاردن الى إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي لتنماشى مع متطلبات المرحلة، فمنذ عام 1989 مرَّ الاردن بعدة مراحل للإصلاح الاقتصادي رمت الى احلال الاستقرار في الاقتصاد وإدارة الانتقال من نموذج تحكم الدولة قبضتها عليه الى اخر يقود زمامه قطاع التصدير الخاص.

يهدف البحث الى معرفة الاثر الذي يتركه الاستثمار الاجنبي في الصادرات السلعية للاردن للمدة 1990-2018 ولغرض الوصول للهدف وتأكيد فرضية البحث جرى الاعتماد على الاسلوب الوصفي والقياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرين بالاستعانة بمنهجية التكامل المشترك ARDL وعن طريق البرنامج الاحصائي EViews10 ليخرج البحث باستنتاجات كان منها أن الاستثمار الاجنبي ذو تأثير ايجابي لكن بنسب غير عالية في الصادرات السلعية لغياب التنوع المطلوب في القاعدة الانتاجية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي، التراكم الرأسمالي، الصادرات، النمو الاقتصادي.

Abstract

Foreign direct investment acquires a lot of importance within the international financing structure for many countries of the world, if it becomes among the most prominent priorities that most countries seek, specifically those facing an acute shortage of domestic savings and the necessary need for investment to support and revive the economy. This interest comes after many countries showed the importance of foreign investment and its vital role in the experiences of economic growth, which prompted many governments of countries, including Jordan, to introduce many amendments to investment laws, with the aim of creating an appropriate investment climate to attract foreign investment inflows to match the requirements of the stage. In 1989, Jordan went through several stages of economic reform aimed at stabilizing the economy and managing the transition from a model over which the state controls its grip to another leading the private export sector. The research aims to know the impact of foreign investment on commodity exports to Jordan for the period 1990-2018,

and for the purpose of reaching the goal and confirming the research hypothesis, a descriptive and standard method has been relied on to analyze the relationship between the two variables using the joint integration methodology ARDL and through the statistical program EVIEWS10 to produce conclusions, including that foreign investment It has a positive effect, but with not high percentages, in commodity exports due to the absence of diversification of the required production base.

Key words: foreign investment, capital accumulation, exports, economic growth

المقدمة

لقد كان لسيادة التداخل بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، دور واضح و مهم للتنافس الدولي، خصوصاً بالنسبة للسلع المعدة للتصدير، فمع تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية، يصبح المنتج المعد للتصدير متميزاً من حيث النوعية، فالطبيعة الهيكلية لتلك الاستثمارات، وما توفره من تكنولوجيا ورأس المال في تكوينها يجعل من تلك السلع المنتجة ذات طبيعة تنافسية على المستوى الدولي، ولهذا ابدت الكثير من البلدان استعدادها لجذب الاستثمارات الأجنبية ومنها الأردن التي سعت لتوجيه وتركيز تلك الاستثمارات في أنشطته ذات قيمة مضافة عالية، ليتسنى لها التحول من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والمعتمدة على تكنولوجيا عالية المستوى ومستوى مهاري مدرب.

وفي الواقع فإن الاختلاف في ميول التصدير بين الشركات الاستثمارية الأجنبية يعود الى الاختلاف في السياسات العامة للبلد المضيف، نظراً لتباين القوانين والإجراءات المتبعة لحماية المنتج المحلي من جهة وتوجهات وأهداف استراتيجية التصنيع والسياسة التصديرية للبلد، التي تنبثق من بنية الاقتصاد القومي ومدى قدرته على التأقلم مع التطورات المستقبلية التي تتلاءم مع متطلبات الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى، فالمناخ الاستثماري للبلد المضيف وما هو متاح لهيئته في ظل القيود الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية يعمل على تحفيز الاستثمار وتشجيعه على النحو المطلوب.

اهمية البحث

تأتي أهمية البحث عن طريق التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الأردني في ظل المناخ الاستثماري السائد، الى جانب تركيزه على جملة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الأردن والتي انعكست بدورها على تهيئة فرص متعددة لنمو الصادرات مقارنة بالمدة التي سبقت الإصلاحات، الامر الذي انعكس على النمو الاقتصادي للبلد.

هدف البحث

يهدف البحث الى تأكيد اهمية الاستثمار الأجنبي للاقتصادات النامية لتقليص فجوة الموارد مركزاً على الجانب الإيجابي للاستثمار الأجنبي ودوره في تنمية الصادرات. هذا فضلاً عن تأكيد البحث في اطاره النظري على الجهود التي بذلها الأردن في تطوير المناخ الاستثماري منذ عقد التسعينيات والتي ادت الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبخاصة في المناطق الصناعية المؤهلة التي اخذت تنتج سلع ذات جودة عالية تمتلك ميزة تنافسية في اسواق البلدان الصناعية.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد الأردني من نقص واضح في موارده المحلية الامر الذي يحد من قدرته على توفير الكثير من مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية، لذا فهو مضطر للاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي لتغطية هذا العجز وبأشكال شتى ونظراً لضعف التنوع في القطاعات الاقتصادية، وفي ظل المناخ الاستثماري السائد في الأردن فان الاستثمار الأجنبي يتركز في أنشطة محدودة دون غيرها مما يحد من قدرة البلد من الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي على النحو المطلوب.

فرضية البحث

ينطلق بحث من الفرضيات الآتية :

1- إنَّ البيئة الاقتصادية في الاردن اكتسبت استقرارا الى حد ما مقارنة بالفترة التي سبقت برنامج الاصلاح الاقتصادي، نتيجة الاستثمار الاجنبي المباشر حيث كان له دور واضح في زيادة مستويات الانتاجية وتنمية الصادرات وزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

2- إنَّ امام الاردن فرص اكبر للاستفادة من مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك عن طريق تنويع القاعدة الانتاجية ليتسنى له تنويع صادراته وذلك عن طريق تقديم المزيد من التسهيلات والدعم للقطاعات الانتاجية الاخرى لجذب المستثمر الاجنبي اليها، نظرا لاعتماد القرار الاستثماري بالدرجة الاساس على توفر المناخ الاستثماري والبنية التحتية لاستيعاب تلك التدفقات.

3- هنالك علاقة معنوية وموجبة في الاجلين القصير والطويل ما بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات الاردنية خلال مدة البحث.

منهجية البحث

استند البحث في مضمونه على الاستعراض النظري للأدبيات الاقتصادية التي تناولت موضوعات الاستثمار الاجنبي الى جانب الاعتماد على المنهج التطبيقي عن طريق استخدام منهجية التكامل المشترك وفقاً لأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL والذي كان اكثر انسجاما مع معطيات البحث من باقي المنهجيات الاخرى في التكامل المشترك. ولتطبيق ذلك اختيرت بيانات سلاسل زمنية للمدة من (1990-2018)، ومبرر ذلك هو أن معظم تدفقات رأس المال الأجنبي حدثت في هذه الفترة نتيجة لسياسات الاصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الاردن والتي ساهمت بدورها في زيادة حصة الاستثمار الاجنبي الى الاستثمار الكلي وزيادة قيمة الصادرات السلعية خلال تلك المدة.

المبحث الاول : الدراسات السابقة والاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً: الدراسات السابقة

لقد تناولت دراسات تطبيقية سابقة علاقة الارتباط الوثيق بين الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية ومنها الصادرات وعن طريق ادوات التحليل والتقدير اوضحت الاثار التي يتركها الاستثمار الاجنبي في اقتصادات البلدان المضيفة وفقاً لرؤى وطروحات علمية واكاديمية ومن تلك الدراسات يمكننا عرض الآتي:

1. دراسة (الجبوري، 2018)، "اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد العربية للمدة 2004-2015 دراسة مقارنة بين العراق والاردن"، سعت الدراسة الى بيان حجم واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق والأردن، في ظل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكلا البلدين وعلى وفق ذلك قام الباحث بقياس اثر الاستثمار الاجنبي في متغيرات كلية تمثلت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والصادرات وللوصول الى نتائج تتوافق مع هدف البحث وفرضيته اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لما جرى عرضه في الاطار النظري الى جانب الاسلوب الكمي إذ اعتمد اسلوب الانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS، لتتوصل الدراسة بذلك الى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية في العراق في حين اظهرت نتائج القياس الكمي للأردن العلاقة الايجابية والمعنوية للاستثمار الاجنبي في نمو الناتج المحلي الاجمالي والصادرات. وتأتي هذه النتائج ضمن اطار المقارنة بين مؤشرات البلدين ومدى توفر الموارد وتنوعها فالعراق يمتلك الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية مقارنة بحجم الامكانيات الاقتصادية للأردن لكن الدراسة اعزت أن حالة عدم الاستقرار السياسي والامني وانتشار الفساد المالي والاداري والبيئة

الاستثمارية في العراق تشكل عائقاً أمام الجهود التنموية مما يحدُّ من قدرة الاقتصاد القومي في الاستفادة من المنافع والمزايا الخاصة بالاستثمار الاجنبي .

2. دراسة (Sunde,2017) "Foreign direct investment, exports and economic growth: ARDL and causality analysis for South Africa" تناولت هذه الدراسة قياس العلاقة طويلة الاجل بين الصادرات السلعية والاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لجنوب افريقيا باستخدام منهجية ARDL واختبار سببية كرانجر، توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات، و بينت الدراسة : إنَّ كل من الصادرات والاستثمار الاجنبي يحفزان النمو الاقتصادي لجنوب افريقيا خلال مدة الدراسة كما بينت الدراسة عن طريق سببية كرانجر ان هنالك سببية احادية الاتجاه تأتي من الاستثمار الاجنبي المباشر الى الصادرات كما بينت الدراسة :إنَّ هنالك علاقة ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي وعلى وفق ذلك اوصت الدراسة: إنَّ على الحكومة ان تحفز الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق تقديم الحوافز للمستثمرين وخلق بيئة جيدة ومستقرة لنمو متغيرات الاقتصاد الكلي في ظل سياسة نقدية ومالية متوازنة.

3. دراسة (محمد اسماعيل وجمال قاسم حسن 2017) "محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، والتي نشرت في مجلة صندوق النقد العربي، جرى تقدير نموذج لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر لـ 17 دولة عربية تبين : إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية، يساهم بشكل كبير في استقطاب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر كما أنَّ الكتلة النقدية وحجم السوق و تحرير التجارة وعقد الاتفاقيات بين الدول والمستثمرين وتقديم تسهيلات ضريبية لهم الى جانب تحسين وتطوير كفاءة دور المؤسسات في الدول تساهم وبشكل كبير في استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية كما وتبين :إنَّ بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ومن اهمها التضخم لها تأثير عكسي في جذب الاستثمارات الاجنبية.

4. سعت دراسة (السواعي، 2015)، تحت عنوان "اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في المتغيرات الكلية في الاقتصاد الاردني" الى بيان طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي الواردة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية متمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات وقيمة الواردات للمدة 1980-2013 عن طريق تقدير متجه تصحيح الخطأ VECM وتحليل دالة الاستجابة الفورية جرى التوصل الى وجود علاقة سببية من الاستثمار الاجنبي الوارد الى الاردن الى الناتج المحلي الاجمالي والى الصادرات والواردات و بينت الدراسة اثرا ايجابيا للاستثمار الاجنبي المباشر في الصادرات والاستيرادات والناتج المحلي الاجمالي في المدين القصير والطويل. كما و اظهرت الدراسة :إنَّ المناخ الاستثماري المناسب والمتمثل بالاستقرار السياسي والامني فضلاً عن المزايا المتعلقة بالموقع الجغرافي ورأس المال البشري كان له دور واضح في جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

5. تناول كل من (داوود وآخرون ،2014) في دراستهما "اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة في اداء صادرات ومستوردات الصناعة التحويلية في الاردن - دراسة تحليلية للفترة 1995-2012" سعت هذه الدراسة الى بيان اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتجارة الخارجية باعتبارها جوهر عملية العولمة و احدى الاليات الرئيسة لحركة انتقال رؤوس الاموال والسلع عبر الحدود، مما اسهم في ازدياد تعقيدات التشابك الاقتصادي بين الدول المختلفة وعليه لابد من تقييم التفاعلات القائمة بينهما، حيث اشارت النتائج الى وجود علاقة موجبة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة و اداء الصادرات و واستيرادات الصناعة التحويلية في الاردن خلال فترة الدراسة، باعتبارها علاقة تكاملية وليست احلالية، اي أنَّ صادرات واستيرادات الصناعة التحويلية تنمو بنفس اتجاه نمو الاستثمارات الاجنبية، كما اشارت النتائج لهذه الدراسة الى أنَّ التغيرات الحاصلة في نمو الصادرات تعود للتغيرات التي تحصل في معدلات نمو الاستثمار الاجنبي المباشر .

6. دراسة (Oladipo , 2010)، **Foreign Direct Investment (FDI): Determinants and Growth Effects in a Small Open Economy**، بحثت هذه الدراسة في العلاقة السببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي في نيجيريا للمدة (1970-2005) استخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك واختبار السببية لتتوصل الى نتيجة مفادها : إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من الصادرات ويؤدي إلى النمو الاقتصادي وأن هنالك علاقة تكامل مشترك ما بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والانفتاح على التجارة الدولية ورأس المال البشري والنمو الاقتصادي. كما اشارت الدراسة : إنَّ نمو الاستثمار المحلي وحجم السوق، ودرجة تركيز الصادرات، ورأس المال البشري، وتوفير البيئة المواتية عن طريق توفير مرافق البنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، كلها عوامل محددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما اظهرت الدراسة ضمن اختبارات السببية، إنَّ اتجاه السببية يأتي من الاستثمار الاجنبي للصادرات والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال مدة الدراسة .

7. أما دراسة محمد طاقة واخرون، 2008، بعنوان "الاستثمار الاجنبي واثره على الاقتصاد الاردني" دراسة تحليلية، 2008، توصلت الى أنَّ سياسات التكيف والاصلاح التي انتهجتها الاردن كسياسة اقتصادية لفترة ما بعد عام 1990، كان الهدف من ورائها معالجة المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها الاقتصاد الاردني، لذلك تركزت هذه السياسة على تقليص عجز ميزان المدفوعات وتحرير التجارة والاسعار، كما أنَّ هذه الاجراءات كانت تحمل في طياتها تشجيع الاستثمارات الاجنبية وتقديم التسهيلات كافة امام تدفق حركت الاستثمارات العربية.

8. هدفت دراسة زياد ابو لبلبي، 2005، "اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والاستيرادات في النمو الاقتصادي في الاردن للفترة 1976-2003" الى التعرف الى اهمية الاستثمارات الاجنبية والاستيرادات، والعلاقة الاقتصادية التي يتحدد عن طريقها قنوات تأثير الاستثمار الاجنبي في الاستيرادات كما وسعت الدراسة الى قياس اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستيرادات في النمو الاقتصادي للاردن، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وتوصلت الدراسة الى أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستيرادات تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الاردن. كما اثبتت الدراسة وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستيرادات وذات اتجاه واحد من الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه راس المال المحلي ومن الاستيرادات باتجاه راس المال المحلي.

ثانياً: مفهوم الاستثمار والاستثمار الاجنبي المباشر

الاستثمار بالمعنى الاقتصادي الكلي يشير الى عملية تكوين راس المال الثابت مضافا اليه التغيير في المخزون السلعي، اي الاضافة الى المتراكم من موجودات رأس المال الثابت والمخزون السلعي ولان المخزون السلعي يعد من مكونات راس المال على المستوى الوطني. (العلي، 2014، 59) كما يعرف الاستثمار في الاصطلاح الاقتصادي بانه تخصيص رأسمال للحصول على وسائل انتاجية جديدة او لتطوير الوسائل القائمة لغرض زيادة الطاقة الانتاجية، كما يعرف بانه "كل تضحية بالموارد حالياً بهدف الحصول منها في المستقبل على عوائد ومردود اقتصادي خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الاجمالي اكبر من الانفاق الاولي، اي هي تضحية بقيم (المبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم اكبر غير مؤكدة في المستقبل، وهذا التعريف يشير الى ثلاثة عناصر اساسية تصاحب عملية الاستثمار وهي :

1. التضحية بقيم مالية او مبالغ في الوقت الحالي.
2. توقع الحصول على قيم اكبر مستقبلاً" مما يعني انتظار عائد من الاستثمار .
3. إنَّ هذا العائد المنتظر الحصول عليه ليس مؤكدا اي تصاحبه درجة ما من عدم التأكد.

إنَّ تعبير الاستثمار الاجنبي يراد منه التمويل الاجنبي للاستثمار المحلي بالمعنى الاقتصادي الكلي، أي تلك الموارد التي تسد فجوة الادخار الوطني و عليه فعند عدم احتساب صافي ايرادات عناصر الانتاج الاجنبية سيتضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات الحساب التجاري فقط.

اما صندوق النقد الدولي فقد عرف الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه مجموعة العمليات المختلفة المؤثرة في السوق وتسيير المؤسسة الاجنبية في بلد اخر ليس بلد المؤسسة الام، وإن المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي ليكون الاستثمار مباشراً، يكمن في امتلاك المستثمر الاجنبي (10%) او اكثر من اسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الاعمال. أما منظمة التجارة العالمية فقد عرفت الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه ذلك النشاط الذي يحصل عندما يقوم المستثمر في بلد ما (البلد الام) بامتلاك اصول او موجودات في بلد اخر (البلد المضيف) مع وجود النية في ادارة او امتلاك الاصول او الموجودات (الثعلبي واخرون، 2015،5).

كما وصف صندوق النقد الدولي الاستثمار الاجنبي بأنه استثمار دولي يشير الى قدرة شخص معنوي او كيان اقتصادي في الحصول على منفعة على المدى الطويل، عن طريق ما يقدمه من أنشطة في مشروع مؤسس في بلد ما ، وإن مقدار هذه المنفعة يتوقف على ما يمنح لكلا الطرفين من صلاحيات قانونية وادارية لإدارة المشروع ومقدار العوائد المتحققة) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، 81

و نظراً لتنوع وتوسع وجهات النظر التي طرحت حول الاستثمار الاجنبي من قبل العديد من الاقتصاديين والهيئات والمؤسسة الدولية الا ان غالبيتها ركزت في مضمونها على ذات الامور التي تنص على أن الاستثمار الاجنبي يتمثل في إنشاء مشروعاً أو عمليات إنتاجية في دولة غير دولة المستثمر، ويهدف هذا المستثمر الأجنبي عن طريق إنشاء هذه العملية إلى المردود الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاته او مشروعاته، بشكل يضمن فيها حقوق الملكية والتملك و تخوله ادارة المشروع الملكية فيها على أن يتيح له هذا الحق التأثير في إدارة تلك المنشأة أو العملية الإنتاجية، وهذا من شأنه تحقيق منفعة متبادلة بين المستثمر الاجنبي والبلد المضيف.

ثالثاً: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر

تتصف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتباين والاختلاف في الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل، وبقدر التنوع والاختلاف في الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تتباين أيضاً اختيارات وتفضيلات كل من الدول المضيفة من ناحية، والشركات المتعددة الجنسيات القائمة بعملية الاستثمار من ناحية أخرى فيما يتعلق بتبني شكل أو أكثر من أشكال هذا النوع من الاستثمارات.

أ. الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

ترتب على الامتيازات الممنوحة للمستثمر الاجنبي من حقوق كاملة في ادارة المشروعات وحجم الارياح والتسهيلات المقدمة من قبل حكومة البلد المضيف كإزالة القيود على الاستيرادات، ان يستأثر هذا النمط من الاستثمار بأهمية وتفصيل لدى الكثير من المستثمرين و الشركات متعددة الجنسيات.

إذ إن هذا النوع من الاستثمار يوفر الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في إدارة النشاط الإنتاجي إضافة الى تمتعه بالسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية والتسويقية والمالية وسهولة تنفيذ سياسات او إجراءات التوسع في النشاط الاقتصادي والتي ترغب بها الشركة الفرعية التابعة للشركة الأم ، وهذا يدل على أن تحقيق المزيد من الارياح مقابل تكاليف اقل (النقاش، 2006، 53)، يضاف الى ذلك فانه يعد أفضل الأنواع لنقل التكنولوجيا الحديثة وعن طريقه يجري توفير فرص عمل كثيرة نتيجة لضخامة مشاريع الاستثمار المملوكة بالكامل مقارنة مع الأنواع الأخرى من الاستثمار، ورغم ما يحمله من مزايا الا ان مسألة التبعية التي تصاحب هذا النوع من الاستثمار تلعب دوراً كبيراً في تخوف الكثير من الدول تجاه هذا النوع من الاستثمار، لما له من تأثيرات تقود في محصلتها الى ربط اقتصادات الدول الحاضنة باقتصاد الدولة المصدرة لرأس المال ربطاً تبعياً عن طريق سيطرة الأطراف المستثمرة الأجنبية على النشاط الاقتصادي فيه وما يترتب على ذلك من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي ، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة احتكار

الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية والتي تعد من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من الدول النامية للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي . (صالح، 2007، 31)

ب. الاستثمار المشترك :

ينطوي هذا الشكل من الاستثمار على عمليات إنتاجية و تسويقية تجري في قطر أجنبي، ويكون أحد أطراف الاستثمار شركة دولية تمارس حقاً كافيّاً في الإدارة والسيطرة دون أن تتمتع بالسيطرة الكاملة على تلك العمليات. يجري هذا النوع من الاستثمار بين طرفين، طرف محلي والآخر أجنبي، يشتركان بينهما في مشروع معين حسب اتفاقهما بالنسبة لحصة كل منهما في الإدارة والأرباح، وغيرها من الأمور المشتركة بينهما وينطوي هذا الشكل من الاستثمار على عمليات إنتاجية أو تسويقية في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار، شركة دولية تمارس حقاً كافيّاً في الإدارة والسيطرة، ولكن من دون أن تتمتع بالسيطرة الكاملة على تلك العمليات، وتعد المشاركة في إدارة المشروع ، من العناصر الحاسمة في التفرقة بين هذا الشكل من الاستثمار وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفاتيح (بابكر، 2004، 12).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاستثمار المشترك من الممكن أن يكون استثماراً أفقياً أي الدخول بمشاريع مشتركة في الصناعة نفسها، وبذات الوقت قد يكون استثماراً عمودياً بنوعيه (الخلفي والأمامي) سواءً عند تقديم مدخلات العملية الإنتاجية تارة، أو عندما تكون اقرب إلى المستهلك الأخير تارة أخرى وهذا قد يعود إلى العوامل المؤثرة في عملية الاختيار والتفضيل لدى الشركات المتعددة الجنسية والمتعلقة برغبتها في بناء مزايا تنافسية فريدة في السوق وتوسيع حصتها السوقية ومن ثمّ الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها، وإن لهذا الشكل من الاستثمارات مزايا معينة تسهم في:

1- زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الدول المضيفة.

2- رفع مستوى التكنولوجيا المستعملة في البلد المضيف.

3- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد المضيف.

4- زيادة فرص التصدير. (محمد، 2008، 23)

ج- عقود التجميع :

وهي اتفاقات مبرمة بين مستثمر أجنبي وآخر محلي يقوم على أساسه المستثمر المحلي بتجميع مكونات منتج معين (سيارة، تلفزيون) لتصبح منتجا نهائياً ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة ، منها كبر حجم السوق، انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج، كالعالة والمواد الخام، إنّ مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل للاستثمار الأجنبي، وقد يكون هذا الشكل من الاستثمار غير المباشر إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين لا يتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر، إنّ هذا النوع من الاستثمار يساعد على تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض المالي للدول التي تعاني من عجز في هذه الموارد، ومن المعروف أن معظم الدول النامية تعاني من العجز في هذه الموارد. (عمر، 2005، 6)

د- الاستثمار في المناطق الحرة

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات. وتكون المنطقة الحرة محددة جغرافياً بحدود واضحة تعزل بينها وبين الدول المضيفة وتكون خاضعة لقوانين الدول المضيفة، ويعد أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر، حيث يجري تقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدول المضيفة. (البنك الاهلي المصري، 2003، 5-19).

و- عمليات الاندماج أو التملك

ويتمثل هذا النوع في قيام الشركات الكبرى بالاندماج مع بعضها بسبب إفلاس بعض الشركات أو الحصول على القوة السوقية أو القيام بشراء شركات أخرى موازية لها قد تكون منافسة وقد زادت عمليات الشراء والاندماج في الآونة الأخيرة وأصبحت تشكل مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، وأحد أسباب ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في أوربا هو زيادة موجة الاندماج بين الشركات، وارتفاع التدفق الاستثماري للبلدان المتطورة عام 2000، يعزى إلى الاتجاه الكبير نحو الاندماج.

وهناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي تعد متداخلة من حيث كونها استثماراً مباشراً أو غير مباشر وبالإمكان عدّها من الاستثمار المباشر لاحتوائها ولو على جزء بسيط على عملية تحويل لموارد مادية وبشرية وتقنية وهي باختصار تتمثل بالآتي (السعيد، 2007، 23-25):

1- التراخيص (الامتياز)

2- عمليات تسليم المفتاح

3- عقود الإدارة

4- عقود الوكالة

5- استثمارات الموزعين

وعليه شكل الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر عنصراً مهماً للتنافس الدولي، خصوصاً بالنسبة للسلع المعدة للتصدير، في ضوء سيادة التداخل بين التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، وهذا ما يميز المنتج المعد للتصدير من حيث النوعية، عند مساهمة الاستثمارات الأجنبية، فالطبيعة الهيكلية لتلك الاستثمارات، ودرجة مساهمة التكنولوجيا ورأس المال في تكوينها، أصبحت السلع المنتجة ذات طبيعة تنافسية على المستوى الدولي، ولهذا تركزت تلك الاستثمارات في أنشطة ذات قيمة مضافة عالية، مما ساعد على التحول من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والمعتمدة على تكنولوجيا عالية المستوى ومستوى مهاري مدرب (الجميلي، 2007، 34).

رابعاً: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر

تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة قوية بين الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي والمتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، فعن طريق المضاعف والمعدل يؤدي الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي الفعال ومن ثم تفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة التشغيل والإنتاج الحقيقي في القطاعات الاقتصادية المختلفة ليعبر ذلك عن علاقة طردية بين الاستثمار والنتائج المحلي الإجمالي بأنشطته وقطاعاته وهذا ما اثبتته الكثير من الدراسات الاقتصادية، وعلى وفق ما سبق يجري احتساب الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مؤشرين:

الأول: نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي.

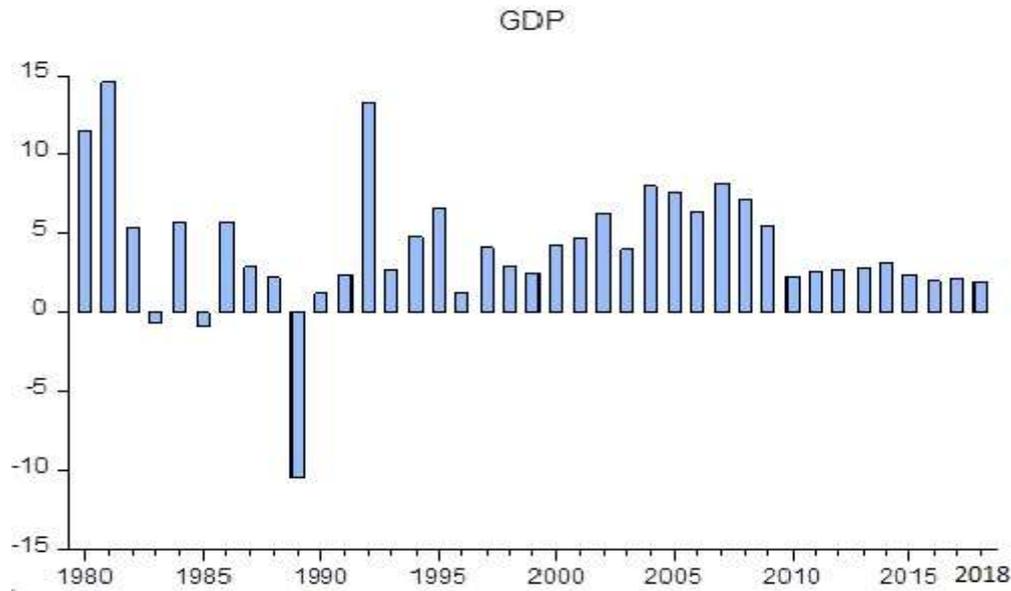
الثاني: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت.

إنّ إمكانية تحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي بالاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي يتوقف على قيمة التدفقات والقنوات التي تتدفق فيها والقطاعات والأنشطة التي تستفاد من ذلك، ففي ظل فلسفة اقتصادية واضحة المعالم للبلد المضيف ومع توفر مستلزمات النمو الاقتصادي بالكم والنوع المطلوب، ومعرفة حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي والمعالجات المطلوبة للنهوض سيشهد البلد المضيف الاستفادة من مزايا الاستثمار الأجنبي في زيادة احتياجاته الأجنبية ومدخراته المحلية واكتساب الخبرة والمعرفة التكنولوجية لتحقيق القدرة التنافسية، ويصبح بذلك مكملاً للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه.

وقد يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر على احلال الاستيرادات ايضا بل وقد تُتخذ بعض التدابير احيانا لتحقيق هذا الهدف بصفته احدى المزايا المطلوبة لأفناع الشركات للاستثمار وقد لا تكون المنتجات ذاتها ممكنة للتصدير بسبب ارتفاع تكاليف النقل فيتجه المستثمر الاجنبي عمليا الى السوق المحلي للدولة المضيفة. رغم أنه وفي حالات كثيرة يقتزن احلال الاستيرادات من السلع الاستهلاكية النهائية بزيادة استيراد السلع الوسيطة والمعدات الرأسمالية. (علي، 2014، 58).

والى جانب ما يحققه الاستثمار الاجنبي من مزايا للبلدان المضيفة الا ان هنالك الكثير من العوامل والاحداث والتحويلات في البيئة الاقتصادية والسياسية، تحد من قدرة البلد في الاستفادة من النشاط الاستثماري والشكل (1) يبين لنا مدى استجابة وتأثر الناتج المحلي في الاردن بمجمل الاحداث والتغيرات والتحويلات في الوضع الاقتصادي والسياسي، حيث نلاحظ ان تأرجحه انخفاضا وارتقاغا جاء انعكاسا للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال مدة البحث، وهذا امر طبيعي فالاقتصاد الاردني اقتصاد صغير من حيث البنية والهيكلية والامكانيات المادية والاقتصادية فهو مازال يعتمد على المساعدات والتحويلات الخارجية بنسب عالية وهذا ما يجعله يتأثر بالأحداث والمتغيرات الاقليمية والدولية بشدة، كما حدث في عقد الثمانينات، بيد أنه ومع بداية عقد التسعينيات، ظهرت بوادر الاصلاح والتحسين رغم التذبذب الحاصل في الناتج المحلي الا ان الوضع كان افضل بكثير مقارنة بعامي 1988 و1989 حيث يتبين لنا تأرجح الناتج المحلي الاجمالي ليزيد في بعض السنوات وينخفض في اخرى خلال المدة 1990-2018 حيث تعود الزيادة الى تحسن البيئة الاقتصادية نتيجة التوسع الحاصل في النشاط الاستثماري مع زيادة التدفقات المالية من الخارج ومدى توفر الامكانيات لاستغلال الوفورات المتحققة. كما يظهر لنا الشكل الانخفاض التدريجي للناتج المحلي في السنوات التي اعقبت الازمة السورية والتي اثرت بشكل واضح على النشاط التجاري والاستثماري الى جانب ما تحملته الاردن من اعباء مالية نتيجة لجوء اعداد كبيرة من المواطنين السوريين والعراقيين الى الأردن وأعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بان عدد اللاجئين المسجلين في الاردن نهاية عام 2018 بلغ (2.8) مليون لاجئ مسجل لدى UNURWA الاونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيما يتعلق بالسوريين وحدهم، يستضيف الأردن (1.3) مليون لاجئ، منهم (654) الف لاجئ مسجلين لدى المفوضية يعيش ما يقرب من (90%) منهم خارج مخيمات اللاجئين، ويتنافسون الوظائف إلى جانب الأردنيين. اضافة الى (67) الف عراقي و(15) الف يمني و(6) آلاف سوداني و(2500) الى جانب اللاجئين من فلسطين (UNHCR, 2019) وما يسببه ذلك من ضغط على كافة القطاعات والخدمات والانشطة، ليؤثر ذلك في حصة الفرد من الناتج، خاصة في ظل التحويلات الاقتصادية والازمات التي تلقي بظلالها على النشاط الاقتصادي العالمي، فالى جانب عدم الاستقرار السياسي والامني على المستوى العالمي وانعكاساته على الواقع الاقتصادي للعديد من البلدان بما فيها الاردن فقد تأثر الناتج المحلي الاجمالي للاردن خلال المدة 2014-2018 بالهبوط الحاد في اسعار النفط لتتخفف بذلك قيمة المساعدات المالية من الدول النفطية كذلك قيمة التحويلات المالية من الخارج.

شكل (1) النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للأردن للمدة 1980-2018



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

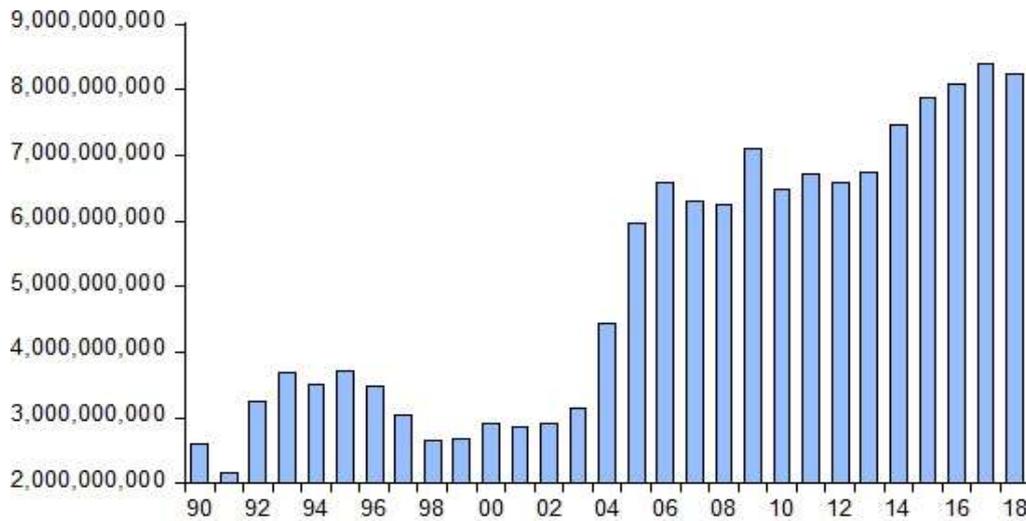
ورغم تأثر الاقتصاد الاردني بالأحداث الداخلية والخارجية الا إنه قد استفاد من مزايا الاستثمار الاجنبي لخدمة اقتصاده الى حد ما مما مكنه ذلك من معالجة الكثير من مشاكله الاقتصادية وتقليل فجوة الموارد المالية لديه، فقد اشار تقرير منتدى الاستراتيجيات الاردني لعام 2018 الى أن تجربة جذب الاستثمار في الاردن في السنوات الاخيرة كانت مثمرة مقارنة بالعديد من البلدان العربية وذلك من حيث حجم الاستثمار المتدفق وهذا من شأنه التأثير في الناتج المحلي الاجمالي وفق الاديبيات الاقتصادية. كما بين التقرير ان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي كان ايجابيا، فمع تزايد معدلات الاستثمار تزايد الناتج المحلي الاجمالي وعن طريق ما توصل اليه المنتدى من نتائج للدراسة التي اعددها، تبين أن مرونة الاستثمار الاجنبي في الاردن في المدى الطويل تعادل (0.34) خلال المدة 1994-2017 وهذا يدل على أنه مع زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للأردن بنسبة (1%) على سبيل المثال فإن الناتج المحلي الاجمالي يزداد بنسبة (0.34%) وهذا يعزز اهمية الاستثمار الاجنبي في تعزيز نسب النمو الاقتصادي (منتدى الاستراتيجيات، 2018، 13)

كما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر اداة مهمة في خلق التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق فائض اقتصادي يمكن به معالجة الاختلالات التي تعاني منها البلدان النامية، ويساهم في تفعيل وتنشيط وتحفيز القطاعات الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة نتيجة لزيادة القيم النقدية لمنتجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، نظرا لما تتمتع به الشركات الاستثمارية من قدرة على ايجاد وتوفير التمويل اللازم عبر وسائل واساليب متنوعة بسهولة وبسر نسبياً، مقارنة بإمكانيات المستثمر المحلي او مؤسسات القطاع العام خاصة في ظل قدرتها على الدخول للمشروعات العملاقة وتحمل المخاطرة وإيجاد التمويل الذاتي عبر طرح الاسهم والسندات في سوق رأس المال وقوتها التفاوضية، ليعد بذلك من وسائل التمويل الاكثر استقراره خاصة بالنسبة لواقع الكثير من البلدان النامية التي تواجه ظروف استثنائية.

وبالنظر الى الشكل (2) يتبين لنا التطور الحاصل في التكوين الرأسمالي الثابت للأردن خلال مدة البحث حيث نلاحظ تذبذب واضح في السنوات التي اعقبت حرب الخليج الثانية وما تبعها من عقوبات فرضت على العراق نتيجة اجتياح الكويت في 1991 الامر الذي افقد الاردن مبالغ كبيرة من تجارته مع العراق ومن المساعدات المالية التي كان العراق

يقدمها الى جانب انعكاس حالة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة والتي تسببت في تقليص الاستثمارات وتمركزها في أنشطة محددة لكن ومع التحسن في الاوضاع في المنطقة اخذ الاستثمار الاجنبي يتوسع وتزيد التدفقات المالية خاصة بعد 2003 حيث استقطبت الاردن رؤوس اموال لمستثمرين عراقيين وجدوا من الاردن البيئة الاكثر امانا لنشاطهم الاستثماري. كما أن التراكم الرأسمالي في الاردن تأثر بالأزمة المالية العالمية عام 2008 كذلك تأثر بثورات الربيع العربي والعمليات الإرهابية وما تعرضت له سورية في 2011 وما تمخض عن ذلك من تزايد اعداد اللاجئين السوريين وما شهدته منطقة الشرق الاوسط من تحولات على جميع الاصعدة. لذلك فان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الأردن كانت ومازالت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجمل التطورات الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالمنطقة والتي تشكل بمجموعها عامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي. وربما يمثل الاستقرار السياسي احد ابرز العوامل المؤثرة في قرار المستثمر الأجنبي إضافة الى الاستقرار الاقتصادي وحزمة القوانين والإجراءات المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل (2) التراكم الرأسمالي الثابت للأردن للمدة 1990-2018



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

خامساً: واقع الصادرات الاردنية و الاستثمار الاجنبي المباشر

تشكل الصادرات من السلع والخدمات حافزا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أن الاستثمار الأجنبي يتجه الى القطاعات والأنشطة التي تكون فيها الكفاية الحدية لرأس المال أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأخرى. وفي هذا الخصوص ولييان تلك الأهمية اظهرت العديد من الدراسات الترابط الوثيق ما بين الاستثمار والصادرات وجاءت دراسة جون (John) وسن (Sen) لتبين أهمية الصادرات كمحدد رئيس للاستثمار الأجنبي المباشر اذ وجد الباحثان أن التصنيع لغرض الصادرات هو عنصر جذب مهم وفاعل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فالصادرات وبخاصة الصناعية لها دور كبير في توجهات وقرارات المستثمر الاجنبي . (قاسم، 2001، 47)

وفي هذا الصدد تناولت دراسة لمنظمة اليونكتاد العلاقة بين الصادرات والاستثمار الاجنبي واتجاه هذه العلاقة، هل الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للداخل أم العكس وتوصلت الدراسة الى اثبات وجود علاقة سببية متعكسة بين حجم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للداخل وبينت أن الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تتمتع بمعدل عالٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.

وتتضح أهمية التصدير في قدرته على خلق فرص عمل جديدة، إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، جذب الاستثمار المحلي والأجنبي و تحقيق معدلات نمو مطردة . وبحسب الاديبيات الاقتصادية من شان ذلك جذب الاستثمار الاجنبي خاصة حينما تقتزن كل تلك التغيرات والحوافز الناشئة عن تنمية الصادرات بنمو مماثل في الاستثمارات، حيث ان التصدير أعتبر شكلا من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، فهناك مجموعة من الاقتصاديون المتفائلون تجاه تأثير الصادرات على جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي ودوره في تحريك النمو .

ووفقا لما سبق، يشكل التصدير أحد الآليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي وذلك عبر توسيع نطاق السوق باعتبارها الممول الوحيد للبلد من العملة الأجنبية التي عن طريقها يجري الإنفاق على كل القطاعات الاقتصادية كما أن قيمة الصادرات تعد مؤشر لمعرفة مدى امتلاك البلد للعملات الاجنبية ومدى تنوع هيكل الصادرات، فمع تزايد قيمة الصادرات وتنوعها، يصبح من السهل إزالة الكثير من العوائق أمام عملية التنمية الاقتصادية، ومنذ سبعينيات القرن الماضي ظهر الدور الإيجابي الواضح للصادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية بعد التجارب الناجحة في العديد من دول العالم. (الاسرح، 2005، 63)

يعد الأردن من البلدان النامية التي واجهت عقبات عديدة ومتنوعة خاصة في عقدي السبعينيات والثمانينيات والتي كان لها الدور الاكبر في إعاقة مسيرته التنموية وحدث من قدرته على النهوض والتقدم الاقتصادي شأنه في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية، التي عانت من التزايد المتسارع للنمو السكاني مقارنة بنسبة التزايد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، الامر الذي نتج عنه انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة وحصول عجز كبير في الموازنة العامة إضافة الى اشتداد وطأة الديون الخارجية، ليوكب هذه التطورات اضطرابات اقتصادية اقليمية ودولية وقلقل سياسية الامر الذي قلص مصادر التمويل، جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض المساعدات العربية الرسمية ايضا نتيجة لانخفاض اسعار النفط. (صالح، 2007، 164)

وامام شحة الموارد واقتتار الاردن الى رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار، و العجز المتنامي للمدخرات المحلية، وامام جملة من التحديات التي افرزتها الازمة الاقتصادية عام (1988) استحوذت المشاكل الاقتصادية على اهتمامات الحكومة الأردنية على حساب أولويات أخرى واتخذت الحكومة الأردنية في مطلع عقد التسعينيات خطوات عديدة للخروج من تلك الازمة ليشكل ذلك نقطة تحول في مسيرة الاقتصاد الأردني، وكان من نتائج هذه المرحلة بداية دخول الأردن في مرحلة الاتفاقيات الدولية مع صندوق النقد والبنك الدوليين والبدء بعملية الاصلاح الاقتصادي لإعادة هيكلة الاقتصاد القومي، لتشهد هذه المرحلة تحولات جوهرية تستهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة عن طريق التنويع الاقتصادي عبر آليات متعددة منها الرفع التدريجي للدعم المقدم من الدولة للسلع والخدمات الأساسية وإعادة هيكلة الاقتصاد ليصبح اكثر انفتاحا على الخارج ولاسيما في المجالات التجارية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، 2002 ، 71)

لقد ركزت كل تلك الاجراءات على الاصلاحات الهيكلية الضرورية التي تهتم بتحرير اسعار الفائدة وتطبيق سياسة مرنة لإدارة سعر الصرف، مع اتخاذ التدابير الضرورية لزيادة الادخار المحلي، وتوفير الاستقرار المالي إضافة الى استقرار سعر الصرف، ومراجعة معدلات الحماية الجمركية الفعالة وإعادة النظر بقانون تشجيع الاستثمار وتسهيل اجراءات الموافقات اللازمة على الاستثمارات الجديدة اما فيما يخص القطاع الصناعي وتشجيع الصادرات، كان البرنامج الاصلاحى يهدف الى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص. فقد شهدت الصناعة تطوراً خلال فترة التسعينيات وما بعدها، إذ تميزت هذه الفترة بإعادة النظر في كافة القوانين والأنظمة، والاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبلغت نسبة الصادرات الصناعية خلال هذه الفترة حوالي (82.6%) من مجمل الصادرات الأردنية (صالح ، 2007 ، 169)

الشكل(3) والملحق (1) يبين لنا التطور الحاصل في قيمة الصادرات وتدفقات الاستثمار الاجنبي للأردن خلال المدة(1990-2018) فبعد أن شرعت الأردن بداية عام 1989 بتنفيذ سياسة التغيير الهيكلي للمدة (1989-1993)،

يهدف مواجهة أزمة المديونية الخارجية، واستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وتصحيح الاختلالات التي تراكمت في عقد الثمانينيات اصطدمت جهودها الإصلاحية بالأوضاع السياسية وتداعياتها الاقتصادية والامنية في المنطقة والتي على اثرها توقف العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي إذ لم يستمر اكثر من سنة وبضعة شهور، نظراً لتأثر البلاد سلباً بأزمة حرب الخليج الثانية، ولأن الاردن لم يكن لديه الا خيار الإصلاح الاقتصادي عاودا اجراء مفاوضات مع البنك الدولي، لعقد اتفاقية جديدة لتطبيق سياسة التغيير الهيكلي مرة اخرى للمدة (1992-1998) (تقرير هيئة الاستثمار الاردنية، 2019، 28) نتيجة تلك الاصلاحات الاقتصادية بدأت بؤادر التعافي التدريجي تظهر عن طريق ارتفاع قيمة الصادرات السلعية في عام 1993 فبعد أن انخفضت قيمة الصادرات وتدفقات الاستثمار الاجنبي في عام 1991 لتبلغ قيمة الصادرات (113) مليون دولار و قيمة تدفقات الاستثمار

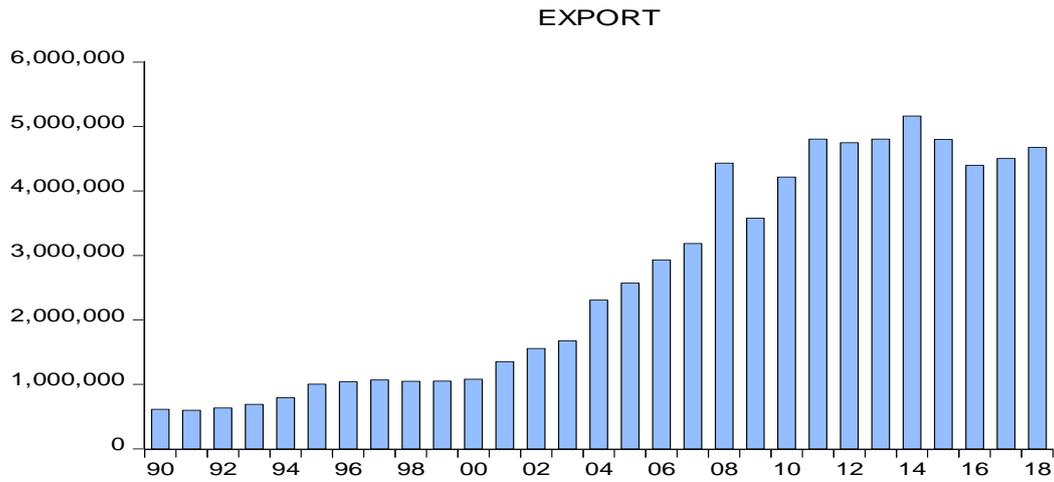
(-11.89)، مقارنة بـ (1064) مليون دولار لقيمة الصادرات و(37.65) مليون دولار تدفقات استثمارية في عام 1990، لقد بدأ التعافي يظهر على الاقتصاد الاردني بشكل تدريجي عن طريق المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال تلك المرحلة التي اظهرت نجاح الجهود الإصلاحية في الوصول إلى سياسة ناجحة لإدارة الاقتصاد الكلي ارتكزت على الاحتواء التدريجي للعجز المالي وتطبيق منظومة واسعة من الإصلاحات الهيكلية مما ساهم في زيادة التدفقات الواردة الامر الذي دفع الحكومة الاردنية للدخول في العديد من اتفاقيات التجارة الخارجية مع الدول المختلفة ليساهم ذلك في اتساع رقعة الاستثمار الاجنبي باتجاه تنمية الصادرات السلعية لتزيد كما ونوعا وبشكل تريجي إذ وصلت قيمة الصادرات السلعية الى (7938) مليون دولار في عام 2008 وهي اعلى قيمة سجلتها الصادرات خلال المدة من 1990-2009، وقد كان للصادرات الصناعية النصيب الاكبر نظرا لزيادة تركيز الاستثمار الاجنبي والمحلي في القطاع الصناعي والذي جاء لتغطية الطلب الخارجي على السلع المصنعة خاصة في ظل تطور العلاقات التجارية ما بين العراق والأردن نظراً للاعتماد الكبير للعراق خلال تلك المدة على السلع الأردنية، مما اعطى حافزا للأردن لتلبية حاجات العراق من السلع إلى تحفيز المستثمرين إلى الاستثمارات في القطاع الصناعي، حيث اثبتت الكثير من الدراسات ومنها دراسة () إن العراق و بعد حرب الخليج الثانية، وفي ظل سنوات الحصار الاقتصادي زاد من اعتماده على الصادرات الاردنية بشكل شبه كلي، ووصلت الأمور إلى حد تقديم تسهيلات كبيرة للأردن، بتقديم النفط للأردن بأسعار تفضيلية للغاية وصلت حدود المجانية أحياناً.

لقد كان للموقع والحدود الجغرافية دوراً كبيراً في تطور العلاقات التجارية الأردنية_العراقية حيث سهل ذلك عمليات الاستيراد عبر ميناء العقبة من المصدرين الأوروبيين للعراق وبعد الاحتلال الامريكى للعراق عام 2003 استمرت حالة الاعتمادية، إذ ساهمت حالة عدم استقرار الأوضاع في جنوب العراق، وبالذات في ميناء البصرة، هذا فضلاً عن وجود جالية عراقية كبيرة في الأردن من بينها رجال أعمال وأصحاب رؤوس أموال، الى جانب وجود اتفاقية تجارة حرة بين البلدين دفعت العراق الى مواصلة اعتمادها على الاردن في الجزء الاعظم من احتياجاتها خاصة الغذائية والاستهلاكية.(الجبوري، 2018، 53) كما ويعزى النمو في جانب الصادرات السلعية في تلك المدة الى مدى تأثير المناطق المؤهلة التي جرى أنشاؤها بالتعاون مع الاستثمار الأجنبي المباشر في كمية ونوعية السلع المصدرة إذ إن معظم السلع الأردنية المصدرة للخارج يعود انتاجها للمناطق الاقتصادية المؤهلة، التي يطلق عليها المدن الصناعية وهي شكل من اشكال المناطق الحرة ولكنها تختص بصناعة او مجموعة من صناعات معينة ذات اولوية يراد تكثيف الاهتمام بها الامر الذي جعل حصة صادرات هذه المناطق تشكل ربع اجمالي الصادرات الاردنية ومن جانب الاستثمارات الاجنبية المباشر فقد اجتذبت هذه المناطق العديد من الشركات في جنوب شرق اسيا فأقامت العديد من المنشآت الصناعية لصناعة الملابس الجاهزة بالدرجة الاولى وذلك لكي تستفيد من عاملين توفرهما المنطق الصناعية المؤهلة وهما دخول السلع المنتجة في هذه المناطق الى اسواق الولايات المتحدة من دون رسوم جمركية وعدم خضوع صادرات الملابس من هذه المناطق الى الولايات المتحدة

لنظام الحصص (منتدى الاستراتيجيات الاردني، 2018، 96)، بيد أن هذا الانتعاش لم يدم نتيجة الازمة المالية العالمية عام 2008 التي تركت اثارها على الصادرات الاردنية نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي في العديد من بلدان العالم، مما ادى الى انخفاض قيمة الصادرات الاردنية التي بلغت الى (6375) مليون دولار في عام 2009 مقارنة بـ (7938) مليون دولار عام 2008 متأثرة بانكماش الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي ، لتبلغ قيمة التدفقات الاستثمارية للأردن (2413.099) مليون دولار في عام 2009 مقارنة بـ (2826.255) مليون دولار عام 2008، لكن في عام 2010 بدأت بوادر التعافي في الظهور لترتبع ذلك قيمة الصادرات الى (8006) مليون دولار عام 2011 لكن سرعان ما اندلعت ثورات الربيع العربي في 2011، وعلى اثر ذلك انخفضت تدفقات الاستثمار الاجنبي الى (1485.915) مليون دولار متأثرة بالأوضاع الخارجية، ففي ظل عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بأوضاع دول الجوار (سوريا والعراق وفلسطين)، تتأثر قرارات المستثمرين، ورغم ما يتمتع به الأردن من أمن واستقرار نسبي فإن حسابات المستثمر القادم من الخليج والدول الاقليمية على الأغلرب ترتبط بعوائق الاستيراد من أوروبا بسبب الأزمة السورية، وكذلك فيما يخص التصدير إلى الدول المجاورة التي تمثل سوقاً محتملة لاستثماراتهم، الامر الذي ساهم في تفاقم مواطن الضعف السائدة في الاقتصاد الكلي، إذ يرتبط نمو وتطور الاقتصاد الاردني الى حد كبير بنمو وتطور علاقاته التجارية والاستثمارية مع بلدان الخليج العربي اضافة الى ما يتلقاه الاردن من مساعدات ومنح وتحويلات العمالة من دول الخليج النفطية من جهة ومن جهة اخرى اعتماده الواسع في تصريف صادراته في أسواق الدول العربية والإقليمية المجاورة. وبالنظر الى الشكل (3) وبيانات الملحق (1) يتبين لنا التحسن في قيمة الصادرات في عام 2014 إذ بلغت قيمة الصادرات (8385) مليون دولار كما بلغت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (2178.451) مليون دولار، لتشهد قيمة الصادرات السلعية اتجاهاً تنازلياً للسنوات (2016، 2015، 2017) لتسجل قيمة الصادرات السلعية (7549، 7833، 7511) مليون دولار على التوالي اما فيما يخص تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فقد شهدت تراجعاً في السنوات (2015 و 2016) لتبلغ (1600.282)، (1552.958) مليون دولار على التوالي متأثراً بهبوط اسعار النفط منتصف عام 2014 التي ادت الى تباطؤ النمو الاقتصادي و تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بسبب العائدات المنخفضة وانعكاس ذلك على حجم التدفقات الاستثمارية للأردن خاصة التدفقات الاستثمارية من دول الخليج، تزامن ذلك مع سيطرة تنظيم "داعش"، على ثلاث محافظات عراقية بما فيها الانبار مما تسبب في إغلاق منفذ (طربيل) الذي يستأثر بأهمية كبيرة بالنسبة للأردن والعراق، خاصة وان العراق يعد مستهلكاً كبيراً للسلع . وبعد ان تم تحرير تلك المحافظات وتم استئناف العمل بمنفذ طربيل عام 2017 شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ارتفاعاً في عام 2017 لتسجل (2029.718) مليون دولار، بيد ان هذه الزيادة لم يقابلها زيادة في قيمة الصادرات السلعية، كما إن التدفقات الاستثمارية عاودت الانخفاض في عام 2018 لتبلغ (949.8592) مليون دولار.

لقد تضافرت العديد من العوامل مع بعضها وأدت إلى حدوث هذا الانخفاض المتتالي في قيمة الصادرات السلعية و التدفق الاستثماري المباشر، منها هبوط اسعار النفط واغلاق المنافذ الحدودية وما اوجد من صعوبات في تصدير المنتجات. هذا الى جانب المخاطر الجيوسياسية والامنية التي من شأنها التأثير في حجم واتجاهات الاستثمارات الجديدة او القائمة يضاف الى ذلك امور عديدة تتمثل في بيئة سياسات الاستثمار الأقل إيجابية التي تعاني من ضعف الحوافز ، حيث البيروقراطية والتغير السريع في القوانين والتشريعات وارتفاع معدل الفوائد والارتفاع النسبي في أجور العمالة .

شكل (3) الصادرات السلعية للأردن للمدة 1990-2018

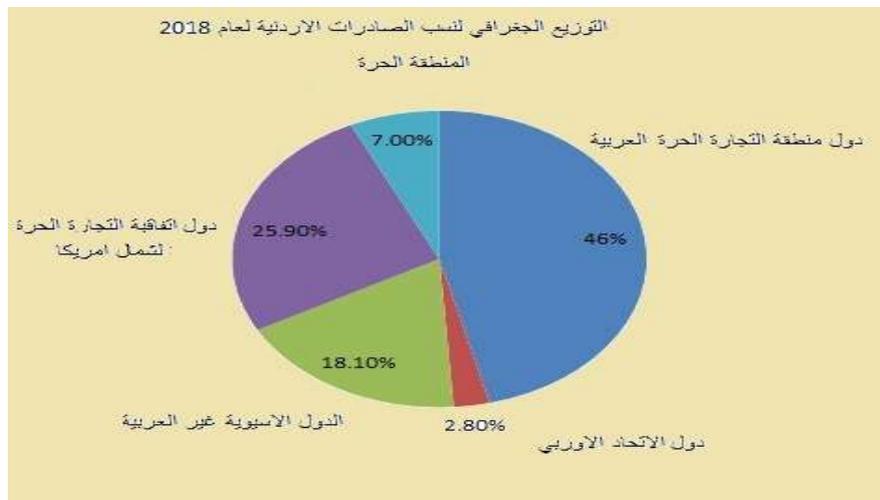


المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

كما ويبين لنا الشكل (4) التوزيع الجغرافي للصادرات الاردنية لعام 2018 والذي يظهر لنا ان نسبة (46.2%) من الصادرات السلعية للأردن تتوجه للبلدان العربية اما (25.9%) يجري توجيهها لبلدان امريكا الشمالية. اما البلدان الاسيوية غير العربية فقد استحوذت على نسبة (18.1%) من الصادرات الاردنية لتتوزع النسبة المتبقية (7%) للمنطقة الحرة و(2.8%) لدول الاتحاد الاوربي.

وفيما يخص التركيب السلعي للصادرات الاردنية لعام 2018 فان صادرات الالبسة والجلود والمحيكات استأثرت بنصيب وافر اذ بلغت نسبتها (23.5%) من اجمالي الصادرات لتحتل بذلك المرتبة الاولى تليها بذلك صادرات قطاع التعدين التي بلغت (16.3%) يليها في الترتيب صادرات قطاع الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل فقد بلغت (15.4%) اما صادرات قطاع الصناعات الترمينية والغذائية فقد بلغت (11.5%) كما وقد سجلت صادرات قطاع الصناعات العلاجية واللوازم الطبية نسبة (11.4%) من اجمالي الصادرات وفيما يخص الاهمية النسبية لصادرات قطاع صناعة التعبئة فقد شكلت نسبة 6.2% اما ما تبقى من نسبة فقد وزعت على صادرات الصناعات الاخرى.

شكل (4) التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية للأردن 2018



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات منشورة في تقرير هيئة الاستثمار الاردنية لعام 2019.

وبالرغم من جملة الاصلاحات التي اتبعتها الحكومة الاردنية الا ان الاقتصاد الاردني مازال يعاني من تباطؤ معدلات نمو الانفاق العام ومحدودية السوق المحلي وانخفاض مستويات الطلب الفعال الناجم عن التشدد في السياسة النقدية والمالية المتبعة. يضاف الى ذلك صعوبة تطبيق بعض الاجراءات الخاصة بالإعفاءات الضريبية والجمركية في بعض الاحيان، نظرا لعدم دقة النصوص القانونية لهذه الاجراءات والقصور في فهم القائمين على تطبيقها. الى جانب تعقد الاجراءات الحكومية المتعلقة بالحصول على التراخيص والاعفاءات الخاصة ببعض المشروعات الاستثمارية (البطانية، 2015، 217). وفقا للأدبيات الاقتصادية ينمو الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل أعلى من معدل نمو الصادرات، والصادرات تنمو بأعلى من معدل نمو الناتج المحلي وذلك على مستوى العالم. وتشارك الكثير من العوامل في تحديد مقدار الاستثمار الاجنبي الداخل منه والخارج وقد يتفاوت تأثير العوامل حسب نوع الاستثمار ومنها:

1. الضرائب المباشرة وغير المباشرة
2. مدى احترام حقوق الملكية
3. تكاليف تراخيص العقود
4. حجم السوق المحلي
5. معدل النمو الاقتصادي
6. وفرة البنى التحتية
7. القيود والكمركية على الاستيراد والصادرات
8. المخاطرة بأنواعها
9. تذبذب اسعار الصرف واسعار الفائدة
11. انظمة العمل ودور النقابات
12. الشفافية وتوفر المعلومات (علي، 2014، 156)

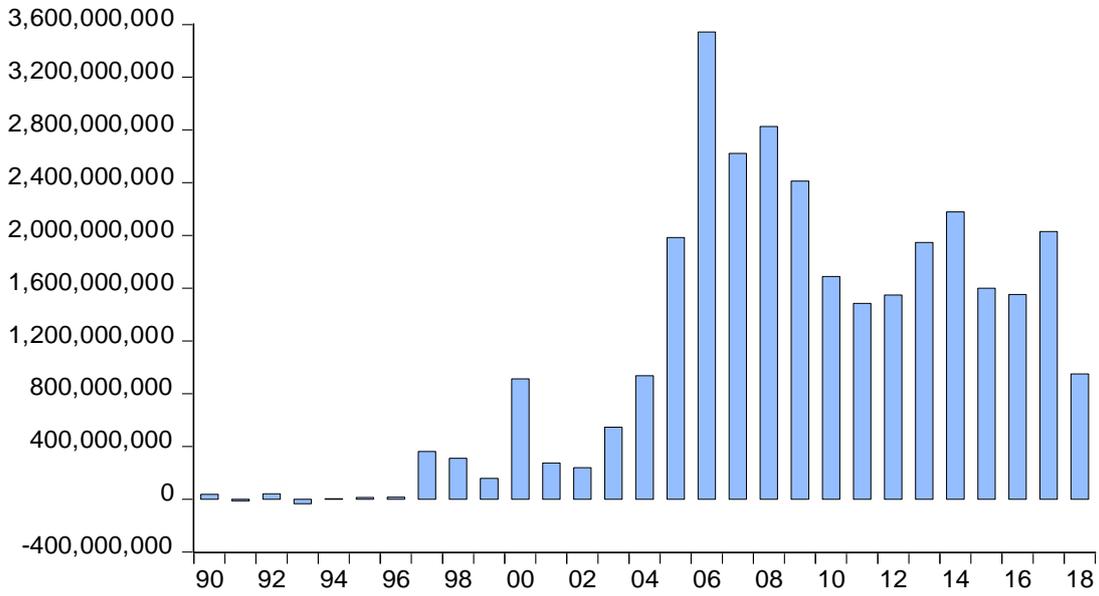
وعلى وفق ما جرى ذكره فان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي والصادرات قد تختلف من دولة الى اخرى ويعود هذا الاختلاف الى مدى توافر المقومات المطلوبة والبيئة الاستثمارية الملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي والاستفادة من مزاياه.

خامساً: الجهود الوطنية لجذب الاستثمار الاجنبي ومعوقاته في الاردن

ضمن الجهود الحديثة لتشجيع الاستثمار الاجنبي اصدرت الحكومة الاردنية حزمة من التشريعات الاقتصادية الهادفة الى جذب الاستثمار الاجنبي، فقد اصدرت قانون تشجيع الاستثمار وقانون ضريبة الدخل ونظام الاستثمارات غير الاردنية، وقد تضمن قانون تشجيع الاستثمار الى معاملة المستثمر الاجنبي معاملة المستثمر الوطني سواء بالتملك او بالمشاركة، وبموجب قانون تشجيع الاستثمارات غير الاردنية الصادرة عام 1997، اجاز للمستثمر غير الاردني أن يملك كامل اي مشروع او جزء منه باستثناء قطاعات لا يجوز له ان يملك ما يزيد عن (50%) من المشروع، وذلك في قطاع النقل والمقاولات والتجارة والبنوك والتأمين والاتصالات والتعدين والمنتجات الزراعية، بالإضافة الى الاستثمار في المحافظ المالية في سوق عمان المالي، كما اجاز أن تزيد ملكية غير الاردني في الشركة المساهمة العامة على (50%)، الا اذا كانت نسبة الملكية غير الاردنية عن اغلاق الاككتاب في اهم الشركات المساهمة اكثر من (50%)، وشهد عام 1999 تطبيق قانون الجمارك رقم 20 لسنة 1998 والذي يهدف الى تقليل القيود التجارية لكي تتسجم مع متطلبات دخوله الى منظمة التجارة العالمية، حيث تخفيض الحد الاعلى للتعريف من (40%) الى (30%) وتخفيض الرسوم على مدخلات الانتاج الصناعي الى (10%) مع الابقاء على نسب تقل عن تلك، وخفضت الرسوم الجمركية على عدد من السلع الكمالية بنسبة (5%)، كما اتخذ الاردن اجراءات واسعة لتحرير هيكل الحوافز وخطوات هامة لتحرير التجارة ولتعزيز الصادرات والمنافسة عن طريق الغاء القيود الكمية والغاء الرقابة على الاسعار المحلية، وعقد الاردن عدة اتفاقيات من

شانها دعم الاستثمار الاجنبي ومن ضمنها اتفاقية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الاردنية الاوربية واتفاقية منظمة التجارة العربية الكبرى واتفاقية تجارية مع قطر وتونس والجزائر وسوريا والعراق، (الخطيب، 2006، 104). والشكل (3) يبين لنا التطور الحاصل في الاستثمار الاجنبي المباشر.

شكل (5) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للأردن للمدة 1990-2018



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

إنّ توسيع نطاق الاستثمار الاجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر يعد احد آليات برنامج الاصلاح الاقتصادي، وهذا ما دفع الحكومة الأردنية الى توفير بيئة استثمارية ملائمة وقادرة على جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق حزمة من القوانين والتشريعات الاقتصادية لاستقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، ومن ثم الانفتاح على الاقتصاد العالمي. كل هذه الامور مجتمعة ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تفعيل النشاط الاقتصادي وتحسن نسبي في كفاءة الانتاج.

المبحث الثاني : تحديد وتوصيف الأنموذج القياسي المعتمد

يعدّ القياس الاقتصادي الأداة التي يُمكن من خلالها الوصول إلى التقييم الموضوعي للظاهرة المراد قياسها وذلك عن طريق توفير قيم عددية للمؤشرات الاقتصادية، للوصول الى فهم حقيقي وكمي للعلاقات الاقتصادية المختلفة، حيث إنّ العلاقات التي تحكم الظواهر عادة تكون في غاية التعقيد. (الحليم، 2001، 86)

ولغرض بناء نموذج قياسي فإن النظرية الاقتصادية تقدم تحليل واضح لماهية العلاقات الاقتصادية لكل الظواهر ومن هذا النهج يمكن معرفة الاتجاهات ونوعية العلاقات التي يجب أن تتوافق مع المنطق النظري ولذلك فإن قياس العلاقة التي تكمن بين متغيرات الانموذج والصيغة المعتمدة سيجري توصيفها على النحو الآتي:

$$EX = BO + B1 In + Ui$$

حيث إن:

BO : تمثل ثابت التقاطع الرأسي وتمثل اقتصادياً قيمة المتغير التابع والمتمثلة بالصادرات السلعية عندما

تكون قيمة المتغير المستقل والمتمثلة بالاستثمار الاجنبي المباشر مساوية للصفر.

EX : تمثل الصادرات السلعية.

In : تمثل الاستثمار الاجنبي المباشر، الوحدة مليون دولار.

Ui : تمثل المتغير العشوائي.

أولاً: المتغير التابع ويتمثل ب الصادرات السلعية، ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن الصادرات ذات علاقة طردية مع الاستثمار الاجنبي إذ إن الاستثمار الاجنبي الموجه نحو تنمية القطاعات الانتاجية سيوفر لتلك القطاعات فرص عديدة لتفعيل انشطتها وتوسيع نطاق عملها الامر الذي يساهم وبشكل مباشر في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ليتسنى للبلد تكوين قاعدة انتاجية والحصول على العملات الاجنبية. كما إن الصادرات تُمكن البلد من استيراد سلع الإنتاج اللازمة دون إحداث اختلال كبير في ميزان المدفوعات بحيث يصبح البلد قادراً على وضع خطط طويلة الأجل ومستدامة للاستثمار ومن شأن ذلك توفير فرص افضل واسرع للنهوض الاقتصادي. وقد جرى التعبير عن القيم النقدية لهذا المتغير بملايين الدولارات.

ثانياً: المتغير المستقل: الاستثمار الاجنبي المباشر، وهو المتغير المستقل في النموذج وقد جرى اختياره كمتغير مؤثر في الصادرات السلعية وفقاً للأدبيات الاقتصادية التي تشير الى الدور الاساس والفاعل الذي يلعبه الاستثمار في تنمية الصادرات وذلك شريطة أن يتوفر امام المستثمرين مناخ ملائم وبيئة مستقرة ومحفزة. وقد جرى التعبير عن القيم النقدية لهذا المتغير بملايين الدولارات.

المنهجية المعتمدة في القياس

لغرض تحقيق فرضية البحث والوصول الى هدفه وبعد التأكد إن السلاسل الزمنية لمتغيرات الأتموزج متكاملة سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين المتغيرات وذلك عن طريق اختبارات التكامل المشترك ، إذ سيجري الاعتماد على أنموذج

الانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع ((Autoregressive Distribution Lag Bounds Test (ARDL))

المبتكرة من قبل (Pesaran & Shin, 1999) والمطورة من قبل (Pesaran, 2001, 23)، نظراً لما يتميز به من مزايا منها إمكانية تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية سواء كانت مستقرة في المستوى او متكاملة من الدرجة الاولى او مزيج من الحالتين، هذا الى جانب اعطائه افضل نتائج للمعلومات في المدى الطويل اضافة الى امكانية فصل تأثيرات الاجل القصير عن الاجل الطويل يضاف الى ذلك امكانية الحصول على عدد كافي من الإبطأت للحصول على افضل النماذج (Frimpong & Abayie, 2006, 9) ولتقدير انموذج البحث سنستخدم على برنامج Eviews 10 . وعلى وفق ما سنسعى اليه يتطلب منا إتباع الخطوات الآتية:

أولاً: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار جذر الوحدة.

ثانياً: اجراء الاختبارات التشخيصية

ثالثاً: اختبار فترة الإبطاء

رابعاً: اختبار التكامل المشترك وفق منهج اختبار الحدود

خامساً: تقدير أنموذج الاجل الطويل

سادساً: تقدير صيغة تصحيح الخطأ

سابعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.

أولاً اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

قبل القيام بإجراء اختبار وجود علاقة توازنه في المدى الطويل بين متغيرات الانموذج وتحليل سلوك العلاقة في المدى القصير وتحديد درجة تكاملها يتطلب خلو السلسلة الزمنية من مشكلة عدم الاستقرارية للوصول إلى أفضل تقديرات للعلاقات الدالية، ويتحقق ذلك بالاعتماد على اختبارات الاستقرارية واكثرها شيوعاً واستخداماً في البحوث العلمية اختبار ديكي فولر الموسع.

إن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يدل على أن متوسط قيم السلسلة أو/ وتباين السلسلة أو/ والتغاير لنفس المتغير تعتمد على الزمن، بعبارة أخرى ارتباط المتوسط والتباين والتغاير بالزمن. ومن ثم فالانحدار المتحصل عليه من هذه السلاسل يكون زائفاً (Spurious) على الرغم من وجود بعض المؤشرات المنطقية ضمن النتائج. وتتلخص اختبارات ديكي - فولر لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق تقدير الدالة على النحو الآتي:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - U_t$$

ويتضمن اختبار ديكي - فولر اختبار t لقيمة H . لتحديد فرضية العدم والفرضية البديلة

$$H_0 \lambda = 0$$

$$H_1 \lambda \neq 0$$

إذ إن U_t يمثل حد الخطأ العشوائي وأن قبول فرضية العدم يدل على أن هنالك جذر الوحدة وهذا يبين أن السلسلة غير مستقرة في مستوياتها، مقابل الفرضية البديلة التي توضح استقرار السلسلة الزمنية، أي إذا كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمة t الجدولية فيجري رفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة والعكس صحيح. (Banerjee, 1997, 114)

الجدول (1) اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر للمدة 1990-2018

السلسلة مستقرة عند الفرق الاول

المستويات			المتغير	
بدون	حد ثابت واتجاه	حد ثابت		
-4.898978 (0.0000) *	-4.797589 (0.0035) *	-4.815432 (0.0000) *	الاستثمار الاجنبي المباشر	
-2.653401	-4.339330	-3.699871	1%	مستوى المعنوية
-1.953858	-3.587527	-2.97623	5%	
-1.609571	-3.229230	-2.627420	10%	

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

*تشير الى الاحتمالية

جدول (2) اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات الصادرات السلعية للمدة 1990-2018

السلسلة مستقرة في المستوى

المستويات			المتغير	
بدون	حد ثابت واتجاه	حد ثابت		
-1.954160 * (0.0500)	-5.715695 * (0.0004)	-5.423709 * (0.0001)	الصادرات السلعية	
-2.653401	-4.323979	-3.689194	1%	مستوى المعنوية
-1.953858	-3.580623	-2.971853	5%	
-1.609571	-3.225334	-2.625121	10%	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10

*تشير الى الاحتمالية

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع لمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر وكما هو موضح في الجداول (1) إلى عدم إمكانية رفض فرضية العدم وذلك لوجود جذر الوحدة لمستويات السلسلة الزمنية أي إنها غير مستقرة في المستوى سواء بوجود ثابت أو في حال ثابت واتجاه عام أو في حال عدم وجود ثابت واتجاه زمني للسلسلة الزمنية، حيث إن قيم t المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى المعنوية (1% و 5% و 10%) وبأخذ الفرق الأول للمتغير، اتضح انها اصبحت مستقرة أي إنها لا تحتوي على جذر الوحدة عند مستوى (5% و 1%) للمتغيرات حسب اختبارات ديكي فولر.

كما وتظهر لنا نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر الموسع لمتغير الصادرات السلعية والموضحة في الجداول (2) إلى رفض فرضية العدم وذلك لخلو السلسلة الزمنية لـ للصادرات من جذر الوحدة أي أنها مستقرة في المستوى سواء بوجود ثابت أو في حال ثابت واتجاه عام أو في حال عدم وجود ثابت واتجاه زمني للسلسلة الزمنية.

ثانياً: الاختبارات التشخيصية

1. اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي

لأجل الحصول على نتائج منطقية تخلو من المشاكل القياسية، يتطلب الاعتماد على بعض الاختبارات للتأكد من سلامة الانموذج ولهذا الغرض نستعين دوماً باختبار الارتباط الذاتي المتسلسل **Breusch-Godfrey Serial Correlation** **LM Test** الذي يبين لنا إن الانموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي او يخلو منه و الجدول (3) يظهر لنا نتائج اختبار الارتباط الذاتي لعينة البحث وكالاتي:-

الجدول (3) اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل

F-statistic	0.499198	Prob. F(2,16)	0.6162
-------------	----------	---------------	--------

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

إن القيم المعطاة في الجدول (3) تؤكد لنا إن الانموذج لا يتضمن مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وفقاً للقيمة الاحتمالية التي بلغت (0.6162)، ولأنها اكبر من (5%) فإن ذلك يتوافق مع ما جاءت به فرضية العدم التي تفترض ان البواقي خالية من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

2- اختبار مشكلة عدم التجانس

وبالنظر الى الجدول (4) يتبين لنا ان القيمة الاحتمالية لاختبار (F) التي حصلنا عليها عند اجراء اختبار تجانس التباين بالاعتماد على اختبار (ARCH) بلغت (0.8257) ولأنها جاءت اكبر من (5%) لذلك ووفقا للسياسات المعتمدة سنقبل بالفرضية البديلة التي تؤكد على أن بواقي الانموذج المقدر متجانسة ولا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (4) اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

F-statistic	0.049672	Prob. F(1,22)	0.8257
--------------------	-----------------	----------------------	---------------

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج **EViews10**

ثالثاً: تحديد فترات الابطاء الامثل

تحدد فترات التباطؤ المثلى إما عن طريق معيار (Akaike) أو معيار (Aseriou and Schwartz) وللوصول الى النتائج المرجوة اخترنا ادنى قيمة لمعيار (Akaike) باعتبارها فترة الابطأ الامثل التي حددت لنا (1,2) ابطأ واحد للمتغير المعتمد وابطأين للمتغير المستقل عن طريق انموذج (ARDL).

رابعاً: نتائج التكامل المشترك لعلاقة الاستثمار الاجنبي والصادرات السلعية للاردن وفق منهج الحدود

الجدول (5) اختبار وجود تكامل مشترك بين متغير الاستثمار الاجنبي ومتغير الصادرات السلعية

للمدة 1990-2018 بالاعتماد على منهجية ARDL اختبار الحدود

الاصدار	احصائية (F) المحسوبة		النتيجة
الانموذج	9.500390		يوجد تكامل مشترك بين المتغير
القيم الحرجة مستوى المعنوية	الحد الاعلى	الحد الادنى	المستقل والمتغير المعتمد عند مستوى معنوية 5%
10%	3.51	3.02	
5%	4.16	3.62	
1%	5.58	4.94	
Adjusted R ² =66.3		R ² = 68	D.w = 2.3

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات **Eviews10**

نستدل من معطيات الجدول (5) بوجود تكامل مشترك ما بين متغيرات الانموذج خلال مدة البحث وذلك بالاعتماد على قيم الحد الادنى والاعلى للقيم الحرجة حيث ان قيمة F المحسوبة جاءت اكبر من قيمة F الجدولية. كما يظهر لنا الجدول خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وفق اختبار D.W هذا فضلاً عن قدرة الاستثمار الاجنبي المباشر في تفسير التغيرات الحاصلة في الصادرات السلعية بنسبة (68%) من التغيرات والمتبقي يعود الى عوامل أخرى لا يتضمنها الانموذج المقدر.

خامساً: تقدير العلاقة طويلة المدى

نتمكن في هذه الخطوة من معرفة تقديرات المعلمات في المدى الطويل فعن طريق منهجية ARDL سنتوصل الى تقدير العلاقة بين متغيرات انموذج البحث وكما هو موضح في الجدول (6) وعلى النحو الاتي:

الجدول (6) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات السلعية للأردن للمدة (1990-2018)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob
Investment	2.4781	5.478748	0.0000
C	1550.399	2.305258	0.0310

المصدر - من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يظهر لنا الجدول (6) تقدير العلاقة طويلة الأجل لمعامل الاستثمار الاجنبي (investment) فقد بلغت (2.7178082) في الاجل الطويل وذات علاقة طردية في الصادرات السلعية وجاءت إشارته متطابقة مع إشارة معامل المرونة لمتغير الاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير وبلغت Prob(0.0000)، وذات تأثير معنوي على الصادرات السلعية مما يدل على رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقبول الفرضية البديلة، أي أن ارتفاع الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية بمقدار (2.4%) كما يظهر لنا الجدول. خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وفق اختبار D.W هذا فضلاً عن قدرة الاستثمار الاجنبي المباشر في تفسير التغيرات الحاصلة في الصادرات السلعية بنسبة (68%) من التغيرات والمتبقي يعود الى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج المقدر.

سادساً: تقدير أنموذج حد تصحيح الخطأ

يقيس حد أنموذج تصحيح الخطأ سرعة عودة الاختلال في الامد القصير باتجاه التوازن طويل الأمد، فهو يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي ما بين المتغير التابع والمتغيرات المؤثرة فيه في المدين القصير والطويل ويعول عليه باعتباره يبين إن قيمة المتغير التابع الفعلية في المدى القصير لا تتساوى مع قيمته التوازنية في المدى الطويل لذلك فانه في المدى القصير يكون هنالك تصحيح جزئي من هذا الاختلال وتكون قيمته متوقعة سالبة لمعلمة حد تصحيح الخطأ ومعنوية، مما يثبت بوجود تكامل مشترك بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد، والجدول (7) يظهر نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ وكالاتي:-

الجدول (7) نتائج مقدرات العلاقة قصيرة الأجل بين الصادرات السلعية والاستثمار الاجنبي المباشر

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob
D(investment)	-0.116140	-2.242893	0.0353
D(investment (-1))	1.304375	-1.86572	0.0755
coinEqi	-0.805841	-4.502422	0.0002

المصدر - من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Eviews10

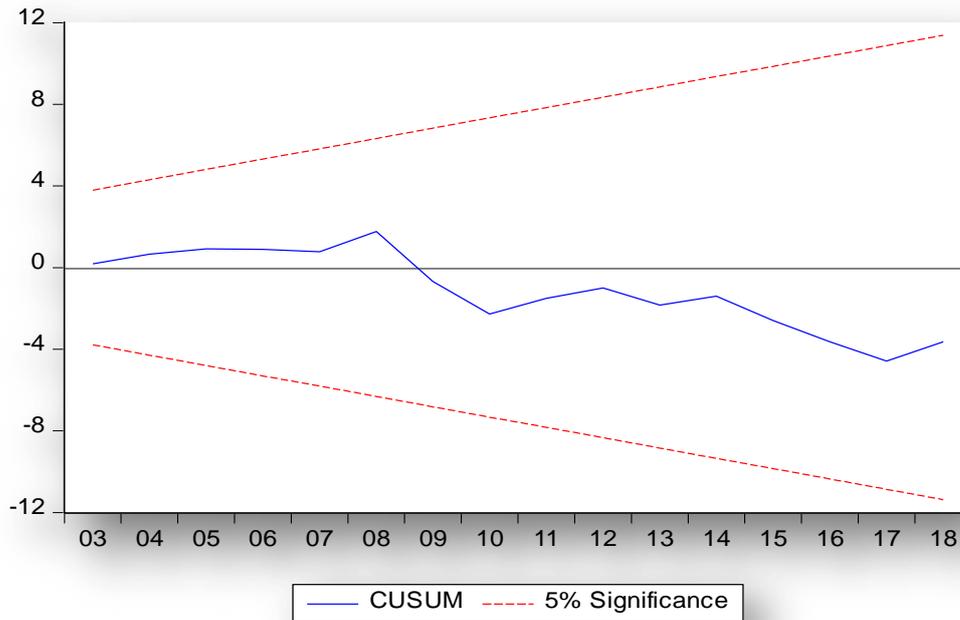
يبين الجدول (7) نتائج أنموذج تصحيح الخطأ والمعلمات قصيرة الأجل للمتغيرات المستخدمة في الأنموذج، إذ تم اختيار أفضل حالة في الأنموذج هي الثابت، حيث تبين أن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر بمتغير الصادرات السلعية لفترة واحدة متباطئة زمنية (Investment(-1))، لذلك جاءت إشارته موجبة إذ بلغت (1.304375)، أي أن زيادة الاستثمار الاجنبي بوحدة واحدة سيؤدي إلى الصادرات السلعية بمقدار (1.3%).

كما أنّ معامل حد تصحيح الخطأ (معلمة المتغير التابع **Export** ولفتره ابطاء واحدة)، قد قدرت معامل المرونة له (-0.805841) وذات إشارة سالبة، ومعنوية حيث بلغت الاحتمالية (0.0002)، وهذا يدلّ على أنّ سرعة العودة إلى الوضع التوازني طويل الاجل هي (0.8%)، و لمعرفة الوقت الحقيقي الذي يتطلب تجاوز الصدمة او الازمة فيه سنأخذ مقلوب المعلمة لتصبح القيمة (-0.0124) وبالتالي يتطلب الرجوع الى وضعية التوازن بعد سنة وشهرين، وبذلك تتحدد لنا المدة التي يتطلبها الرجوع لحالة التوازن.

سابعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي للمعاملات.

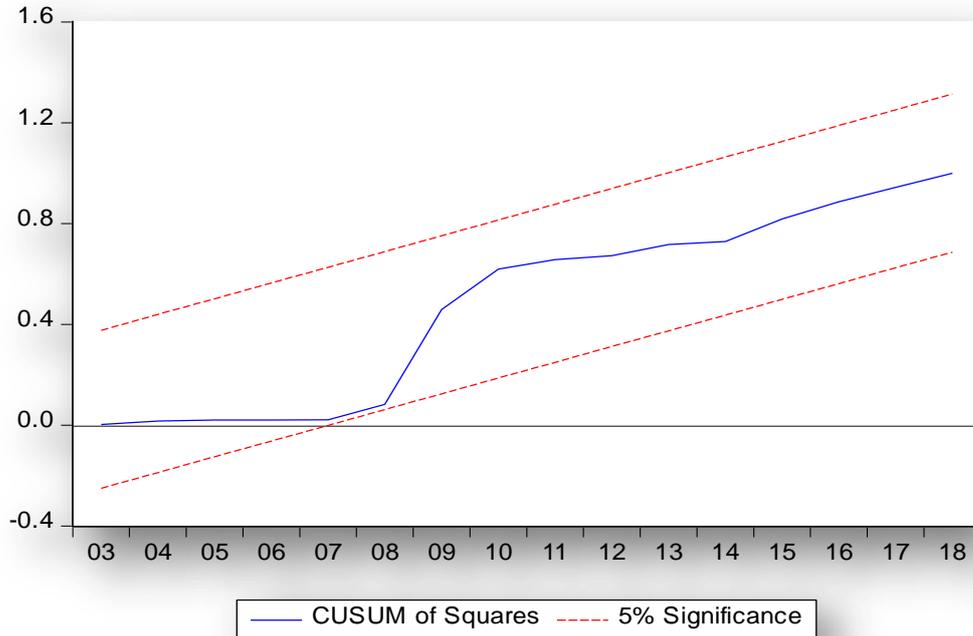
يساعدنا اختبار الاستقرار الهيكلي لمتغيرات الانموذج المعتمد للأجلين الطويل والقصير لتقدير انموذج الانحدار الذاتي ذو الاتجاهات المتباطئة باستخدام اختبار المجموع المتراكم لبواقي المتابع **CUSUM** (The cumulative sum of the recursive residuals)، إذ تشير الاستقرارية الهيكلية الى ان المتغير التابع بقيمه الاصلية لم يحدث فيه تغيرات هيكلية، فعند وقوع الرسم البياني للاختبار **(CUSUM)** داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، هذا يدل بان جميع معاملات الانموذج مستقرة استنادا الى ما جاءت به الفرضية البديلة، وكما موضح في الشكل (6) بأن اختبار الاستقرارية يقع داخل الحدود الحرجة وهذا يعني بان الاختبار للمجموع التراكمي لبواقي المتابع اثبتت استقرارية معاملات الانموذج في المديين الطويل والقصير لعينة البحث.

الشكل (6) المجموع التراكمي لبواقي المتابع



الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج **EViews10**

الشكل (7) المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة



المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10

كما أنّ الرسم البياني لاختبار (Cusum of squares) الذي يقوم باختبار الاستقرار الهيكلي بشكل نسبي عن طريق اعطاء اهمية نسبية لكل قيمة من قيم البواقي يبين ان معاملات الانحدار تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما في الشكل (7) مما يدل بان المعلمات كافة مستقرة ومقبولة حسب ما تنص فرضية العدم، وإن اختبار السكون يقع داخل الحدود الحرجة ويتغير حول القيمة الصفرية (الصفر)، مما يثبت سكون المعلمات في الاجلين القصير والطويل للنموذج المقدر بالاعتماد على منهجية ARDL. رغم وجود حالة تماس للحدود الحرجة في سنتي 2008 و2009 لكن دون الخروج من الحدود الحرجة وذلك نتيجة تأثر الاستثمارات الاجنبية بالأحداث العالمية التي نتجت عن ازمة الرهن العقاري التي تزامنت مع هبوط اسعار النفط.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

أ: استنتاجات الجانب النظري :

1. وفقاً للمعطيات الاقتصادية للأردن وفي ظل محدودية موارده، فإن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيس لتمويل عملية التنمية والنهوض الاقتصادي، يعدّ الخيار الافضل بعدّه أكثر استقراراً من وسائل التمويل الأخرى خاصة القروض، كما انه لا يعرض البلد لأزمات مالية مفاجئة، و في الوقت ذاته يساهم في تدفق التكنولوجيا والمعرفة العلمية والإدارية. لكن شريطة أن تتناسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الطاقات الاستيعابية لاقتصاد الاردن واحتياجاته الفعلية فالتدفق السريع للاستثمار الاجنبي يسهم بزيادة عجز الحساب الجاري مما يعرض البلد لازمات ناتجة عن التدفق غير المنتظم للاستثمار الاجنبي.

2. إنَّ الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر في كفاءة نمو الاستثمار الخاص مقارنة بباقي مصادر التمويل الاخرى كالقروض والمساعدات التي تتوجه في كثير من الاحيان للقطاع الحكومي في حين أنَّ الاستثمار الاجنبي يتوجه نحو القطاع السلعي الخاص والتصديري في الدول المضيفة، مما يعمل على زيادة استثمارات القطاع الخاص، كما ويجري عن طريق الاستثمار الاجنبي تطوير العمليات التقنية الخاصة بإنتاج السلع المعدة للتصدير .

3. إنَّ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي بدأتها الاردن مطلع عقد التسعينيات لم تكن نتيجة للبحث عن الرفاهية وإنما كانت نتيجة لضغوط واقعية كبيرة جراء الازمات والظروف القاسية التي عاشتها نهاية عقد الثمانينيات وهذا ما جعلها تسعى ويحرص للحفاظ على ما حقته عبر تقديم تسهيلات متعددة للمستثمر الاجنبي. ونتيجة لذلك فأَنَّ تلك الاصلاحات كان لها دور واضح في ضبط مسار مؤشرات الأداء الاقتصادي في الاردن، حيث رافق زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بعض النتائج الإيجابية والتي تمثلت في تزايد التكوين الرأسمالي الثابت كذلك نمو الناتج المحلي الاجمالي.

4. رغم ما يتمتع به الاردن من موقع استراتيجي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا اضافة الى كونه حلقة وصل بين اسيا واوروبا وافريقيا، الا إنَّ استمرار الظروف السياسية غير المستقرة، للبلدان الاقليمية خاصة في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين، يؤثر سلباً على حجم التدفقات الاستثمارية القائمة إذ بيّن البحث في اطاره النظري، انعكاس الاوضاع السياسية في منطقة الشرق الاوسط في تدفقات الاستثمار الاجنبي التي تراجعت في 1991 عند غزو العراق للكويت كذلك مع الاحتلال الامريكي للعراق 2003 والحرب في سوريا 2011 كذلك الحرب ضد تنظيم "داعش" الارهابي في العراق 2014.

5. إنَّ تزايد اعتماد الأردن على تدفقات الاستثمار الاجنبي خلال مدة البحث يشير الى وجود اختلالات متأصلة في بنية الاقتصاد القومي من جهة، ومن جهة أخرى يبيّن لنا أن هذه التدفقات لم يجري توجيهها على نحو يدعم القدرات الاقتصادية للبلد بشكل يعمل على تقليل الاعتماد على الاستثمار الاجنبي المباشر لتزيد بذلك حصة الاستثمارات المحلية في النشاط الاقتصادي. إذ تبين لدينا ان قيمة الصادرات السلعية و معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي كانت مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

6. إنَّ تركيز الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي يعود الى التوسع في اقامة المدن الصناعية الى جانب المزايا الضريبية والجمركية التي تمنحها الحكومة لهذا القطاع، يضاف الى ذلك فان للعلاقات التجارية ما بين العراق والاردن دور كبير في تركيز الاستثمار الاجنبي في القطاع الصناعي نظرا لاعتماد العراق بنسبة عالية على الصادرات الاردنية الامر الذي دفع الأردن لتلبية حاجات العراق من السلع عن طريق تحفيز المستثمرين نحو الاستثمار في القطاع الصناعي.

ب: استنتاجات الجانب العملي

1. توصلت نتائج اختبار الاستقرار الى ان سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر للأردن للمدة 1990-2018 احتوت على جذر وحدة بيد انها اصبحت ساكنة عند الفرق الاول بينما سلسلة الصادرات السلعية كانت مستقرة عند المستوى الاصيل.

2. أظهرت نتائج الدراسة بان هنالك علاقة توازنية قصيرة الأجل، حيث إنَّ معلمة المتغير التابع الصادرات السلعية في الاردن ولفترة ابطاء واحدة قدرت بـ (0.8%)، وعلى وفق ذلك فان الوقت المستغرق للرجوع للتوازن سيستغرق سنة وشهرين لتخطي الازمة بشكل كامل في المدى القصير.

3. اظهرت الدراسة بان هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغير المعتمد الصادرات السلعية هذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة. إذ اظهرت نتائج اختبار الحدود وجود تكامل مشترك بين

المتغيرات، إذ بلغت قيمة F المحسوبة (9.5) وهي أعلى من القيم الجدولية عند مستوى معنوية (1%, 5%, 1%) كما أن وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات السلعية يشير الى أن نمو وتطور كلا المتغيرين يسير في الاتجاه ذاته وهذا يفسر ان الشركات الاستثمارية الاجنبية تعمل على تزويد السوق المحلي والخارجي بمنتجاتها.

4. بينت نتائج التقدير أن متغير الاستثمار الاجنبي المباشر جاءت اشارته متوافقة مع المنطق الاقتصادي والفروض النظرية لإشارة المعلمات، أي أن أي زيادة الاستثمار الاجنبي المتغير بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير في الصادرات السلعية بنسب متفاوتة حسب أهمية القطاع الاقتصادي المصدر للسلع وحجم الاستثمار فيه ودوره في تنمية الصادرات.

ثانياً : المقترحات

1. نظراً لكون الاقتصاد الاردني يعتمد على الإيرادات المتأتية من الضرائب بنسبة عالية ضمن هيكل الإيرادات العامة عليه يتطلب وضع نظام ضريبي متوازن ومحسوب بشكل دقيق يمكنه التوفيق بين ارباح الشركات الاستثمارية الأجنبية ومعدل الضريبة المفروض على نشاطات تلك الشركات بشكل لا يؤثر على نشاطها الاستثماري أو انسحابها من البلد.
2. توجيه جزء مناسب من الإيرادات الاستثمارية الى مجالات البحث والتطوير لتحقيق وفورات داخلية تساهم في تحسين نوعية المنتج المعد للتصدير لتحقيق قدرة تنافسية في السوق العالمية.
3. وضع آليات ملائمة لإعادة توظيف الأرباح المتحققة من الاستثمارات الأجنبية القائمة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد وذلك عن طريق تنويع القطاعات الاقتصادية، لئلا يتسنى لها توسيع وتنويع قاعدتها الانتاجية مما سيضمن عدم التركيز على سلع معينة.
4. يتطلب من الحكومة الاردنية العمل على زيادة الادخار عن طريق تخفيف العبء الضريبي عن الافراد الى جانب ترشيد وتنمية الوعي الادخاري باتباع وسائل متعددة والاستفادة من تجارب بلدان اخرى في هذا المجال وذلك لنمو الادخارات المحلية والاستثمارات المحلية الى جانب ضمان التدفق المستمر للاستثمار الأجنبي المباشر.
5. يتطلب من الحكومة الاردنية ان تتعامل مع الاستثمار الاجنبي كأداة ووسيلة مكملة للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه. ولتحقيق ذلك يتطلب اعطاء دور كبير للقطاع الخاص المحلي اضافة الى العمل على جذب وتشجيع المستثمر الاردني المقيم خارج الاردن لئلا يتسنى له المشاركة في العملية الانتاجية.
6. يتطلب من الجهات المعنية اجراء دراسة موسعة لبيان ابرز المعوقات التي تقف وراء ضعف توجه المستثمر الاجنبي للاستثمار في القطاعات الانتاجية الاخرى كالقطاع الزراعي والعمل على تقديم الحوافز لتلك القطاعات وايجاد حلول لتلك المعوقات وذلك لتنويع الصادرات السلعية وتطويرها وتفعيل نشاط جميع القطاعات داخل الاقتصاد الوطني .
7. إجراء دراسات دورية للمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية للأردن في التصنيف الدولي وتحليلها، اضافة إلى وضع سياسات واجراءات تضمن تحسين ترتيب الأردن وفق هذه المؤشرات.
8. السعي المستمر لزيادة الطلب الكلي بفتح أسواق جديدة للسلع والخدمات ودعم الأسواق القائمة بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات باتجاه قطاعي تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة.

مصادر البحث

أولاً: الرسائل الجامعية

1. الجبوري، سفيان صالح خلف، (2018)، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد العربية للمدة 2004-2015 دراسة مقارنة بين العراق والاردن، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، السودان.
2. صالح، حسن هادي، (2007)، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تصحيح الاختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية (تجارب إصلاح مختارة)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
3. عبد الكريم بعداش، (2008)، الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2005. اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
4. محمد، علي حسن (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحول لاقتصاد السوق الجزائر حالة دراسية للمدة 1994-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

ثانياً: البحوث والدوريات

1. الاسرج، حسين عبد المطلب، (2005)، وضع الدول العربية في تدفقات الاستثمار العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 313، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
2. بابكر، مصطفى، (2004)، " تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر"، برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط في الكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر .
3. البطانية، ابراهيم محمد، 2015، اثر محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الاردن، المجلة العربية للإدارة، مجلد 35، عدد 1.
4. البنك الأهلي المصري، (2003)، تقييم أداء المناطق الحرة في مصر، النشرة الاقتصادية، المجلد 56، العدد 3، القاهرة.
5. الثعلبي، ساهرة حسين زين، سكنة جهية فرج الثعلبي، 2015، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر خلال المدة (1989-2013) دراسة قياسية، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جمهورية العراق.
6. الجبوري، عيسى محمد الغزالي، (2004)، الاستثمار الاجنبي المباشر -تعاريف وقضايا-سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، السنة الثالثة.
7. الخطيب، حازم بدر، (2006)، اهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها، ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الاردن)،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4.
8. داوود، حسام علي و العوران احمد فراس و عوض طالب محمد، 2014، اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة في اداء صادرات ومستوردات الصناعة التحويلية في الاردن- دراسة تحليلية للفترة 1995-2012"، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2.
9. السواعي، خالد محمد (2015)، "اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في المتغيرات الكلية في الاقتصاد الاردني"، المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، الاردن
10. عمر، دينا احمد، 2007، اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة، تنمية الريفين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل العدد، (29)، 2007.

11. محمد طاقة، محمود انور، حسين عجلان، 2008، الاستثمار الاجنبي واثره على الاقتصاد الاردني "دراسة تحليلية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع عشر عبد الخالق دبي، (2016)، اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر العراق انموذجاً" للمدة 2003-2013، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 18، العدد 2.
12. المحنة، امجد حسن سنيد، 2017، الاقتصاد العراقي ودور الاستثمار الاجنبي المباشر فيه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

ثالثاً: الكتب

1. الجميلي، عمر محمد، (2007)، الاستثمار الاجنبي والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، مطبعة الوسام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
2. السعيد، سمير عبدالخالق، (2007)، الاصلاح الاقتصادي في ظل العولمة، الطبعة الاولى، دار النور للنشر والتوزيع، لبنان.
3. علي، احمد بريهي، (2014)، الاستثمار الاجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي، الطبعة الاولى، دار الكتب، العراق، كربلاء.
4. قاسم، أنيس (2001)، التشريعات الأردنية والمتغيرات الاقتصادية، في قضايا أردنية معاصرة، تحرير فوزي غرابية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، بيروت.
5. النقاش، غازي عبد الرزاق، (2006) التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الاردن.

رابعاً: التقارير والاحصائيات

1. التقارير الاحصائية السنوية للبنك المركزي الاردني لسنوات متفرقة من 1990-2019، على الموقع الاتي: <http://statisticaldb.cbj.gov.jo>
2. التقارير السنوي لمنندى الاستراتيجيات الاردني، 2018، الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن.
3. تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وايمان الصادرات سنوات متفرقة متوفر على الموقع الاتي: <http://dhaman.net/ar/research-studies/annual-report-latest>
4. تقارير منندى الاستراتيجيات الاردني، الاستثمار الاجنبي المباشر في الاردن، للعامين 2019 و 2018 متوفرة على الموقع الاتي: <http://jsf.org/sites/default/files/ar%20fdi.pdf>
5. تقرير هيئة الاستثمار الاردنية لعام 2019 متوفر على الموقع الاتي: <https://www.jic.gov.jo>
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (2002)، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 1999-2000، دور الدولة في الاقتصاد المعلوم"، (دراسة حالتها مصر والاردن)، الجزء الثاني، الامم المتحدة، نيويورك.
7. البنك المركزي الاردني، قاعدة البيانات الاحصائية متوفرة على الموقع الرسمي للبنك المركزي ضمن نشرات احصائية للمدة 1980-2019، على الرابط الاتي: <http://statisticaldb.cbj.gov.jo/Browser/index>

المصادر الاجنبية

Researches

1. Banerjee, Abhijit V,(1997), "A Theory of Misgovernance", The Quarterly Journal of Economics, Volume 112, Issue 4.
2. Frimpong, Joseph Magnus and Abayie, Eric Fosu,(2006)," Bivariate causality analysis between FDI inows and economic growth in Ghana", International Research Journal of Finance and Economics.
3. Olajide S. Oladipo, (2010). "[Foreign Direct Investment \(Fdi\): Determinants And Growth Effects In A Small Open Economy,](#)" [The International Journal of Business and Finance Research](#), The Institute for Business and Finance Research, vol. 4(4),
4. Pesaran, M.H. & Shin, Y., 1995. "[An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis,](#)" [Cambridge Working Papers in Economics](#).
5. [Sunde, Tafirenyika,\(2017\)," Foreign direct investment, exports and economic growth: ADRL and causality analysis for South Africa", \[Research in International Business and Finance\]\(#\) ,Volume 41](#)

الملحق (1) البيانات الاقتصادية للأردن للمدة 1990 - 2018 /مليون دولار

السنوات	الصادرات السلعية	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر	التكوين الرأسمالي الثابت	الناتج المحلي الاجمالي	النمو في الناتج المحلي الاجمالي
1990	1064	37.65	3119259812	8811060671	1.2
1991	113	-11.89	2590193932	8971765262	2.4
1992	1215	40.72	3893502563	10646330482	13.3
1993	1246	-33.55	4422568443	11139353021	2.7
1994	1424	2.85	4213757520	11694810175	4.8
1995	1769	13.31	4449549630	12418291197	6.6
1996	1816	15.51	4171526097	12677504057	1.3
1997	1836	360.931	3658883548	13096862389	4.1
1998	1802	310.014	3191991707	13488974326	2.9
1999	1832	156.48	3235396225	13948877515	2.5
2000	1899	913.2581	3498169522	14541041875	4.3
2001	229	273.6248	3448899529	15307153578	4.7
2002	277	238.2228	3499342617	16192592973	6.3
2003	3082	546.9676	3772673770	16866374818	4
2004	3883	936.8124	5352832840	18311367460	8
2005	4302	1984.485	7188726637	19803118198	7.6
2006	5204	3544.006	7924257251	21405850187	6.4
2007	5725	2622.144	7577021108	23155932370	8.2
2008	7938	2826.255	7531270400	24830663971	7.2

5.5	26190535361	8549516927	2413.099	6375	2009
2.3	26795901408	7805774648	1688.592	7028	2010
2.6	27489053610	8075586516	1485.915	8006	2011
2.7	28217835358	7907833920	1548.31	7887	2012
2.8	29016052072	8110779368	1946.761	792	2013
3.1	29914484898	8970658060	2178.451	8385	2014
2.4	30629948424	9490339180	1600.282	7833	2015
2	31243691000	9737862241	1552.958	7549	2016
2.1	31904724046	10110906476	2029.718	7511	2017
1.9	32523768920	9903268647	949.8592	7773	2018

المصدر: البنك المركزي الاردني، قاعدة البيانات الاحصائية، متوفرة على الموقع الرسمي للبنك المركزي للمدة 1980-2018

على الرابط الاتي: <http://statisticaldb.cbj.gov.jo/Browser/index>